ARTICLE 19

تقرير أجندا حرية التعبير لعام 18/2017

حالة حرية التعبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

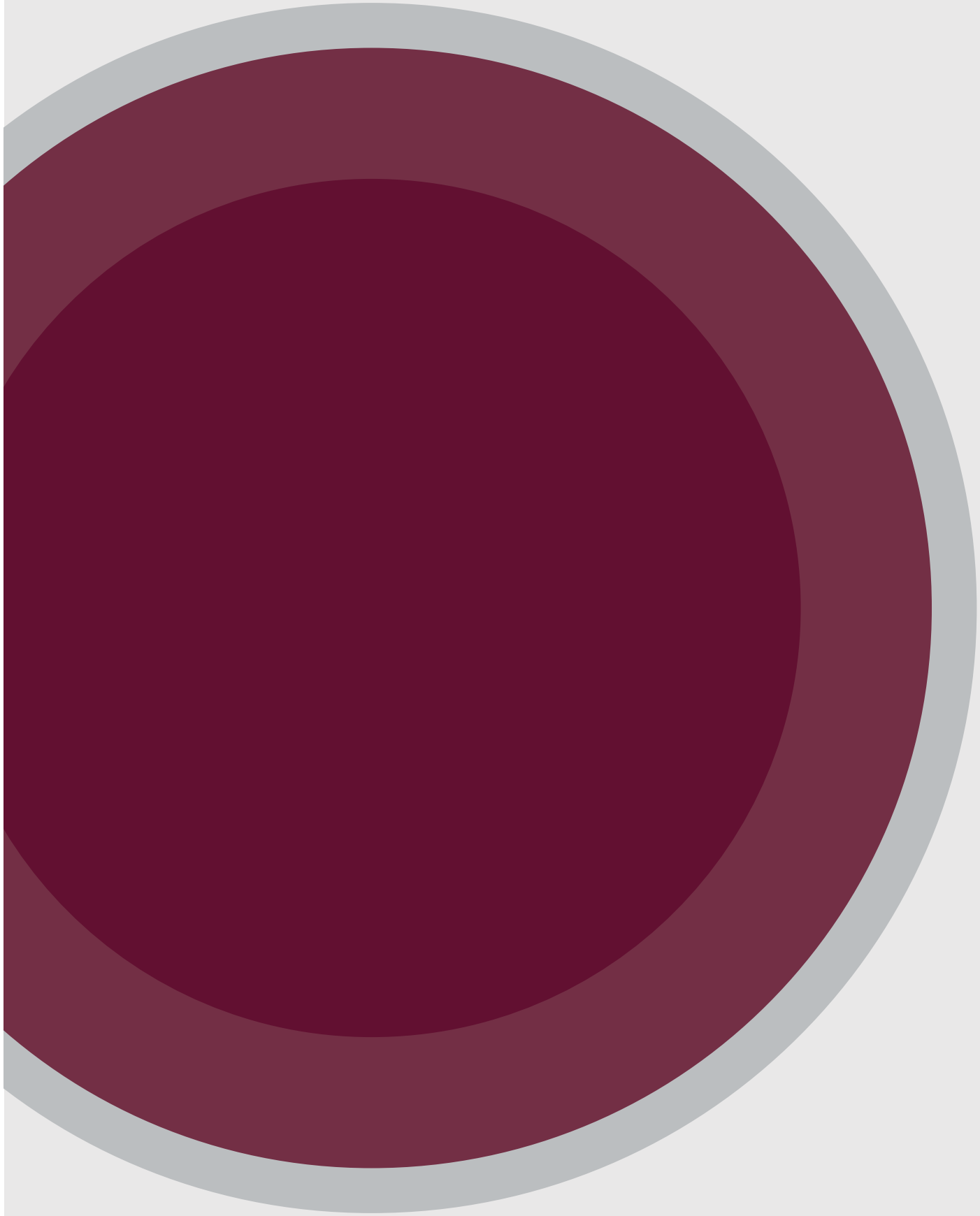

الحرية تُنتهك: لقد أصبح الحق في حرية التعبير وفي المعرفة أكثر تقييدا من أي وقت مضى

توطئة بقلم توماس هيوز

على الرغم من أنَّ الأوضاع الحالية في تدنٍ غير مسبوق وأن العالم يواجه خطر لم نبلغه من قبل، إلا أننا لا يمكننا تجاهل هذا. أصبحت اللامبالاة تُعدُّ إسرافًا لا يمكن لأي واحد منَّا تحمله، في الوقت الذي تُبنى فيه الجدران وتتصاعد فيه معركة القيم: الآن حان الوقت لنلقي نظرة من حولنا، ونتساءل كيف يمكننا أن نعود متكاتفين معًا كمجتمع عالمي ونجعل أصواتنا مسموعة.

وفقًا لمقياس أجندا حرية التعبير لمنظمة المادة 19، فإن حرية التعبير والحصول على المعلومات وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ عشر سنوات. ففي عام 2017 تعرض صحفيون ونشطاء للاغتيال بأعداد غير مسبوقة مع إفلات المجرمين من العقاب، وقُوبلت الاحتجاجات بالعنف، وكانت تصرفاتنا
على الإنترنات مراقبة ومقيدة بصورة أكبر من ذي قبل.

هذا وقد أصبحت سياسة الرجل القوي في ازدياد. وعلى الرغم من سقوط عدد قليل من أنظمة العالم الاستبدادية في عام 2017، إلا أن الاتجاه العام واضح وجلي: فأصحاب الأنظمة الاستبدادية والذين هم أقل تسامحا مع النقد أو حتى الفضول، يترأسون البلدان في جميع أنحاء العالم، ويرسمون مسارًا جديدًا نحو القومية والعزلة.

إن سياسة الاختلاف، التي تهدف إلى إقصاء من يمارسون شعائر العبادة أو يعبرون عن آرائهم أو يفكرون أو ينظرون بطريقة مختلفة ومهاجمتهم، لها تأثير خطير في جميع أنحاء العالم. وقد شهد عام 2017 صراعات محتدمة مدمرة في دول مثل اليمن وسوريا، بالإضافة إلى أعمال التطهير العرقي في ميانمار، وخطابات التحريض على الكراهية، والانتهاكات عبر الإنترنات، وتصاعد موجة القومية العرقية. هذا ويسعى الذين يسيطرون على مقاليد السلطة في جميع أنحاء العالم بصورة متزايدة إلى ترويج تصوير المعارضة والآراء السياسية المخالفة على أنها خيانة، أو مهددة للأمن، أو ضد التطور، أو ضد القومية.

الحالة العالمية لحرية التعبير في عام 2017: أجندا حرية التعبير

في عام 2017 أغتيل 78 صحفيًا و312 مدافعًا حقوقيًّا. وقد أصبح ثمن التعبير عن الرأي أغلى من أي وقت مضى: حيث تلوح رايات الموت، والاعتقال، والترهيب في الأفق للمراسلين في جميع أنحاء العالم، وحُوصرت مساحات المناقشة المتاحة والتواصل الهادفين. لذا فإننا بحاجة إلى مواطنين واعين ومؤسسات قوية وسيادة القانون أكثر من أي وقت مضى.

في عام 2017 يُشير أحد التعبير والحصول على المعلومات السجلات إلى أن 326 صحافيًا تعرضوا للسجن بسبب عملهم: أكثر من نصف هؤلاء وراء القضبان في تركيا والصين ومصر. ومن الأصوات الأكثر عرضة للهجوم: المراسلون الإقليميون، والناشطون المحليون والسكان الأصليين؛ ويُعدُّ 97% من الصحفيين المسجونين من المراسلين المحليين.

إن الإحصاءات تقشعر منها الأبدان، ولكن حتى هذه الإحصاءات لا توضح نطاق الهجوم الكامل الذي تتعرض له حرية التعبير والحصول على المعلومات. فمناخ الخوف الذي تسببه هذه الجرائم، والتي غالبًا ما تُرتكب دون أي عقاب إن لم يكن بموافقة ضمنية من السلطات، لا يمكن قياسه، وعدد الأصوات والقصص التي يُسكتها الخوف على الحياة تُعدُّ خسارة ليس بوسعنا حسابها. وتلك الرقابة هي أكثر الأشكال التي تدعو للفزع: فهي غير مرئية وتضر بحقوقنا في التعبير عن الرأي وفي المعرفة - وهي الآن تتفشى بصورة كبيرة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الجو العدائي، والعنف مع الإفلات من العقاب، والملاحقات القضائية والمضايقات التي تقوم بها الحكومات والتي تتم في العلن، تخلق حلقة مفرغة من الخوف تكون تكاليف الإبلاغ والمشاركة فيها عالية للغاية. وتُظهر بيانات أجندا حرية التعبير أن التراجع الإحصائي في حرية الإعلام تحركه الرقابة الذاتية للإعلام بقوة؛ وهذا الأمر لا يمكن أن يمثل مفاجأة.

وعلى هذا فإن التدهور في الشفافية والحريات الإعلامية آخذ في الازدياد. حيث شهدت X من البلدان انخفاضًا في حرية التعبير في الفترة من عام 2014 حتى 2017. وخاصة تبدو قياسات حرية النقاش والرقابة الذاتية لوسائل الإعلام ونشاط المجتمع المدني مخيفة، الأمر الذي أدَّى إلى

تراجعات قومية في قياسنا لحرية التعبير والحصول على المعلومات في الفترة من عام 2014 حتى 2017.

الرمال المتحركة

خلال الثلاثين عامًا من عمل منظمة المادة 19، شهدت الحملة تغيّرات هائلة من موجة العولمة والاندماج الدولي التي أعقبت سقوط جدار برلين، إلى التغيير الجذري الذي أحدثته التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات والمجتمع على نطاق أوسع.

هذا، وعلى الرغم من أن التزامات أواخر القرن العشرين قد حددت شروط النقاش، إلا أنه من الأساسي أن نعترف بأن بنية الامتياز وكذلك الإقصاء والعنف لم يتم تفكيكها تمامًا: فنحن نشهد الآن تأثيرات عدم المساواة والاستياء المتبقية. فقد شهدنا في السنتين المنقضيتين منذ أن بدأنا مقياس أجندا حرية التعبير -بمعدل ربما لم يكن متصورًا قبل بضع سنوات فقط- تحول الناخبين إلى النزعة الشعوبية السياسية والغوغائية، وإدارة الزعماء ظهورهم للنقاش والديمقراطية والمُساءلة.

لقد سعت روسيا والصين إلى التأثير على مناطقهما، وقامت القيادة الأمريكية بمهاجمة عقيدة العولمة من داخل قاعات الأمم المتحدة ذاتها، في الوقت الذي يبدو أن أوروبا تسقط فيه نحو أزمات شعبوية.

هذا ويجري التشكيك في الأساس الذي يستند إليه نظام الحقوق الدولي، نظرًا لفقدان الثقة في المؤسسات -الوطنية والدولية- بينما تترسخ رواية مناهضة للعولمة وتتحول البلدان إلى الانكفاء على الشؤون الداخلية. ونحن نشهد حالات طوارئ مطولة مثل تلك التي تشهدها تركيا، وانقسامات مزيفة تضع حقوق الإنسان في مقابل التنمية الاقتصادية، أو مقابل الأمن، أو مقابل الثقافة الأصلية للأمة – وهو أمر فرضه الغرب.

ويعد كل من التعبير والمعلومات أولى ضحايا هذه الخطابات، ولكن يجب حمايتهما وتعزيزهما بشراسة أكثر من أي وقت مضى: فهما الحل والمخرج والضوء الذي ينير في نهاية النفق.

هذا وبفضل تكنولوجيا الاتصالات، أصبح لدينا المزيد من الخيارات والفرص للتحدث والحصول على المعرفة أكثر من أي وقت مضى، ومع ذلك فإن حرية التعبير عن الرأي عالميًا لا تزال في تراجع: فمع ظهور طرق جديدة للتعبير عن الرأي، تبرز طرق جديدة لإسكات الأصوات لمواجهتها. ففي عام 2017، برزت الرقابة على الإنترنت كمحرك كبير للتراجع في النتائج الوطنية لأجندا حرية التعبير. وتواصل كل من إيران وروسيا والصين ريادتها في منع المحتوى وتصفيته وفرض العقوبات القاسية على الذين ينتقدون أو ينشرون معلومات غير مرغوب فيها. وقد لجأت بعض الأنظمة إلى الإغلاق الكامل للانترنات: ففي الكاميرون وإثيوبيا، استهدفت عمليات الإغلاق الاحتجاجات التي قامت بها مجموعات عرقية معينة

هذا وما زال هناك عدد قليل من الشركات الكبرى العاملة في مجال التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي تواصل سيطرتها، مع التباين المستمر في القوة والشفافية المحدودة، ولكن يجب على المجتمع القانوني أن يرتقي إلى مستوى التحدي المطروح، ويطالب بالمساءلة عن تأثير هؤلاء الجبابرة على كيفية التحدث والتعلم والتفاعل. وينبغي أن تكون فضيحة تسريب البيانات لصالح شركة كامبريدج أناليتيكا من فيسبوك التي يتم استدعاؤه بشكل متواصل أمام مجلس الشيوخ الأمريكي، بمثابة دعوة للاستيقاظ: بصوت عالٍ وواضح.

وثمة مفارقة، وهي أن كل بلد شهد تراجعًا في حرية التعبير والحصول على المعلومات بين عامي 2014 و2017 شهد أيضًا تراجعًا في الشفافية. فعندما تكون الشفافية محدودة، يكون القادة والمؤسسات أقل عرضة للمساءلة، ويتعذر علينا تحميلهم المسؤولية ضمان حقوقنا الأساسية، أو طريقة عمل نظمنا الديمقراطية. فالقوانين التي تقنن حق الحصول على المعلومات أصبحت في تزايد في جميع أنحاء العالم، حيث يعيش 90% من سكان العالم في بلد له قانون مكرّس.

هذا ويمثل التنفيذ والمشاركة التحدي التالي، مع توسيع نطاق الوصول إلى المعلومات وتطبيق الحق على المزيد من المجالات، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتحسين طريقة الحكم. وحتى في أحلك البيئات، يمكن للشفافية أن تلقي الضوء على إساءة استخدام السلطة وسوء الإدارة والفساد، مما يضمن أن أصحاب السلطة يتقلدون تلك السلطة بشكل عادل وبطريقة تخدم الشعب.

لا ينبغي أن يكون أحد فوق القانون - وعلينا أن نكون قادرين على انتقاد أصحاب النفوذ ومناقشتهم واستجوابهم: تعمل القوانين في جميع أنحاء العالم ضد ذلك الأمر تحديدًا، وتجريم "إهانة" الشخصيات العامة، والملوك، أو حتى المؤسسات، والتشهير الجنائي الذي يستخدم ضد الصحفيين مما يحثهم على الابتعاد عن الخط الحكومي.

التهديدات والحلول العالمية

في مواجهة التهديدات العالمية لمجتمعاتنا وكوكبنا، بدءًا من التغيير المناخ إلى أزمات اللاجئين التي أضحت على نطاق لم يسبق له مثيل، يجب أن ننظر إلى هياكل السلطة التي نعيش فيها، وكيف يمكن أن تخدمنا بشكل أفضل. ولا تزال حقوق الإنسان هي الإجابة على هذا السؤال، ولكن لتشكيل أساس الحل، يجب إعادة فهمها، لا بوصفها ملكًا للنخبة العالمية أو المؤسسة القانونية، وإنما بوصفها ملكًا لكل شخص، ومسؤولية الجميع لحمايتها والنهوض بها. ونحن بحاجة إلى إعادة ربط هذه المبادئ بالواقع المحلي: فلا بد من إضفاء الصبغة الديمقراطية على حقوق الإنسان وإنهاء الاعتداء عليها - ويجب أن يكون التعبير عن الرأي والحصول على المعلومات في مقدمة ذلك.

هذا ويمكن للمؤسسات القوية، والنقاش الأفضل، والجمهور الواعي أن يمهد الطريق نحو حكم ديمقراطي فعال، وعالم يتمتع فيه الجميع بالكرامة والحرية. وعلى الرغم من دق ناقوس الخطر فيما يخص التعبير والحصول على المعلومات في عام 2017، إلا أنه أعطى الأمل في العدد الهائل من الأشخاص الذين يعبرون عن آرائهم -مطالبين بالكرامة والاحترام، وانتزاع السيطرة مرة أخرى من خلال صناديق الاقتراع وخارجها- من خلال الإجراءات القانونية والإعلامية والمدنية. □لا يمتلك أي رئيس فرصة ضد سكان يتمتعون بسلطة حقيقية مدعومة بسيادة القانون: نحن نشهد هذا بالفعل - فالناس يتظاهرون في الشوارع، والسلطة القضائية تراقب السلطة التنفيذية، وهناك قادة عالميون يتصدون لمطالب القلة الاستبدادية، بما في ذلك الدول التي تدعو إلى إعادة تنشيط المجتمع الدولي.

في كينيا، أبطلت المحكمة العليا نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2017، التي بدا أنها منحت الرئيس أوهورو كينياتا ولاية ثانية في منصبه. وأمرت المحكمة بإجراء تصويت جديد في غضون 60 يومًا. وفي جواتيمالا، منعت المحكمة الدستورية الرئيس جيمي موراليس من طرد قائد بعثة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي البرازيل، وقف قاضٍ فيدرالي مع حقوق مجتمعات السكان الأصليين ضد مصالح الشركات، واضعًا حظرًا مؤقتًا على مرسوم رئاسي كان من الممكن أن يفتح مناطق ضخمة من غابات الأمازون أمام استخراج المعادن.

هذا ولا تزال الصحافة تشكّل حجر الزاوية في عملية المُساءلة: فقد مرت الصحافة الاستقصائية بسنة استثنائية، حيث كشفت تحالفات للصحفيين عبر الحدود عن انتشار الفساد على نطاق واسع بدءًا من وثائق بنما إلى شركات الأدوية الكبرى، وتجارة الأسلحة غير القانونية، وشركة Ode-brecht. ولا يزال المبلغون عن المخالفات يشكلون عنصرًا رئيسيًا من عناصر الشفافية، فضلًا عن المصادر الرئيسية لصحافة المصلحة العامة.

كما كان عام 2017 أيضًا عامًا لحركة احتجاج عالمية ضخمة، بدءًا من النطاق الهائل لمسيرات النساء في جميع أنحاء العالم، إلى الاحتجاجات حول الانتخابات في كينيا، وموجة النشاط والمناقشة العالمية حول حركة #MeToo.

لقد كانت هذه الحركات بمثابة شرارة الأمل في ظلمة عام 2017، وستكون من الضروري الاستفادة من طاقتها: يجب علينا إذكاء شعلة الحركة المدنية لجلب النور إلى عالم يهدد القيم الأساسية للاحترام والمساواة. ولا يمكننا فعل ذلك إلا بالتعبير والنقاش والتضامن والمعارضة اللفظية للظلم.
إننا بحاجة إلى الاستفادة من كل مساحة ممكنة - الشوارع، وأروقة المؤسسات القوية، والمنصات الإلكترونية، ووسائل الإعلام، والصفحات، واللافتات. فالأمل يكمن في أصواتنا وفي مطالبنا بالقوانين العادلة والمؤسسات القوية والمعلومات العامة؛ ويجب علينا الحفاظ على ثقتنا في بعضنا وقوتنا الخاصة للاستماع إلى الحلول التي تعود بالنفع علينا جميعًا وتعلمها وإيجادها.

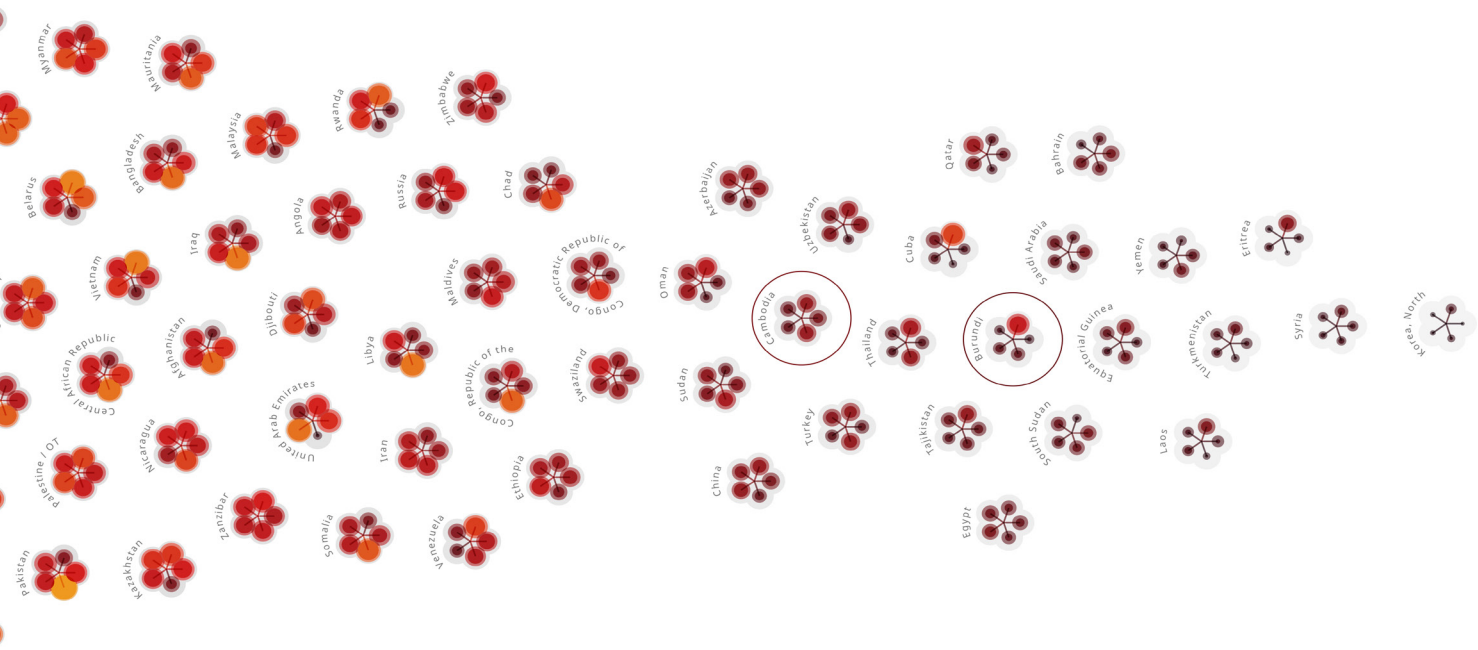

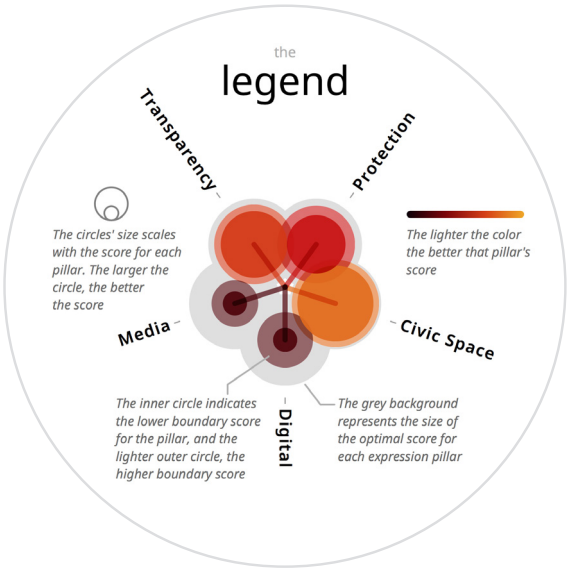

أجندا حرية التعبير: مقدمة

أثناء وضع جدول أعمال الأمم المتحدة 2030 (الذي كان يسمى سابقًا بأهداف التنمية المستدامة)، تم استبعاد حرية التعبير على أساس أنها غير قابلة للقياس: فقد اعتبرت مفهومًا تجريديًا للغاية لتقييم التقدم المقارن بعناية شديدة.

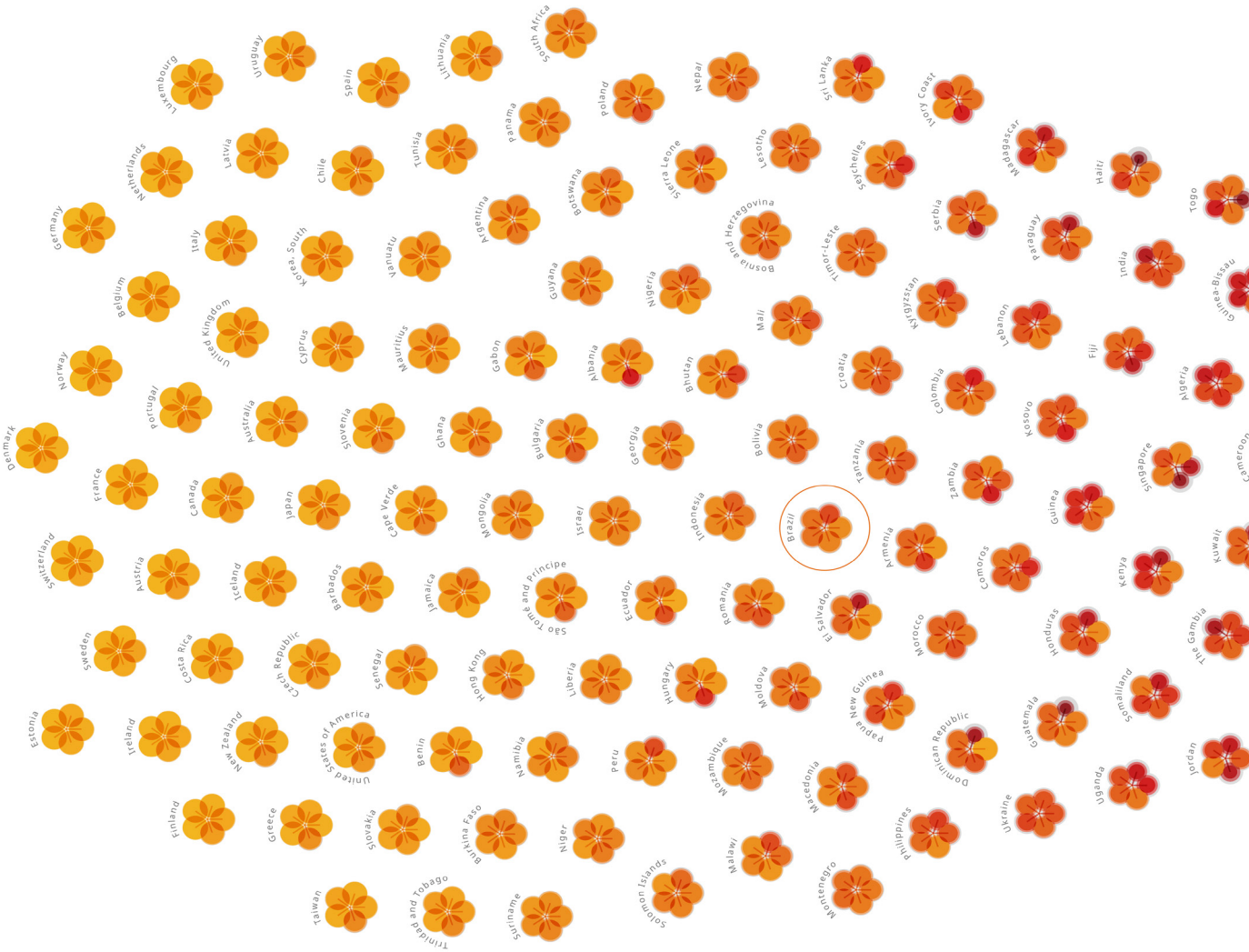

وقد أدى العمل الرائد لمنظمة V-Dem (أنواع من الديمقراطية) في نهاية المطاف، الذي أصبح الآن أكبر مشروع لجمع بيانات العلوم الاجتماعية في العالم، إلى إتاحة إمكانية تقييم حالة حرية التعبير عن الرأي بفعالية.

تم نشر مقياس أجندا حرية التعبير عن الرأي لأول مرة في عام 2017 عندما اشتركت منظمة المادة 19 مع منظمة V-Dem (أنواع من الديمقراطية) في تطوير أداة جديدة لقياس الحالة العالمية لحرية التعبير والحصول على المعلومات.

من أجل خلق رؤية عالمية متعددة الأوجه لحرية التعبير والحصول على المعلومات التي من شأنها أن تقدم رؤى ثرية حول كيفية تهديد حرية التعبير أو حمايتها، اختارت منظمة "المادة 19" 32 مؤشرًا لأكثر من 350 جانبًا من جوانب الديمقراطية وحقوق الإنسان قامت منظمة V-Dem بقياسها. (لقد استخدمنا مجموعة البيانات v.7.1.) والهدف هو استخدام المقياس لتعقب التغييرات وتحديد الاتجاهات واستهداف حرية عرض الآراء بشكل أكثر فاعلية. ونعتزم زيادة نطاق المؤشرات من أجل توفير رؤى موثوقة للصحفيين، والنشطاء، وواضعي السياسات للتصدي لحالات الإفلات من العقاب، وتحسين حقوق المواطنين أينما كانوا.

وعلى هذا النحو، فإن هذا المقياس عبارة عن عمل مستمر: لم تقم V-Dem بقياس بعض المؤشرات التي تعتبرها منظمة المادة 19 ذات صلة بتقييم حالة حرية التعبير عن الرأي حتى الآن. ويشمل هذا فرض قيود على الحق في الاحتجاج، وتأثير إدارة الإنترنات، والشفافية المالية. ومع ذلك، فإن شراكة المادة 19 مع V-Dem ستشهد تطوير مؤشرات إضافية ذات صلة في مجموعة البيانات العالمية.

عناصر التعبير عن الرأي الخمسة: الاتجاهات العالمية

يعمل مقياس أجندا حرية التعبير بشكل فريد على قياس الحق في حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات من خلال فحص خمسة عناصر مترابطة: الفضاء المدني، والعالم الرقمي، ووسائل الإعلام، والحماية، والشفافية. ونحن نعلم أن هذه العناصر الخمسة تتضافر لتخلق بيئة مواتية للتعبير عن الرأي والحصول على المعلومات وتقربنا من عالم يتمتع فيه كل شخص بالحق في التعبير عن الرأي والحصول على المعرفة.

هذا ويعكس *تقرير أجندا حرية التعبير للعام 18/2017* أزمة عالمية للتعبير عن الرأي، نشهدها جميعًا من خلال حالات الإفلات من العقاب وأعمال التخويف وضعف الحوكمة. ويكشف عن سلسلة مخيفة من الانتهاكات عبر

مجموعة من البلدان، يتعرض فها كل عنصر من عناصر حرية التعبير للتهديد.

يوضح الجدول أدناه النتائج العالمية (من جميع البلدان التي قامت منظمة V-Dem بقياسها)، مفصولة حسب العنصر، ومعدل الانخفاض السنوي الخاص بها كنسبة مئوية على مدار عام واحد (2017)، وثلاثة أعوام (من 2014 إلى 2017)، وعشرة أعوام (من 2007 إلى2017).

معدل الانخفاض السنوي كنسبة مئوية من الدرجات

	1 أعوام	3 أعوام	10 أعوام
الفضاء المدني	-0.53	-0.30	-0.11
العالم الرقمي	-0.67	-0.74	-0.23
وسائل الإعلام	-1.57	-1.09	-0.38
الحماية	-0.80	-0.81	-0.26
الشفافية	-0.66	-0.36	-0.18

وعلى هذا تكشف بيانات تقرير أجندا حرية التعبير أن التراجع العام في حرية التعبير والحصول على المعلومات قد تسارع خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث أظهرت وسائل الإعلام الانخفاض الأكبر، تليها الحماية والعالم الرقمي.

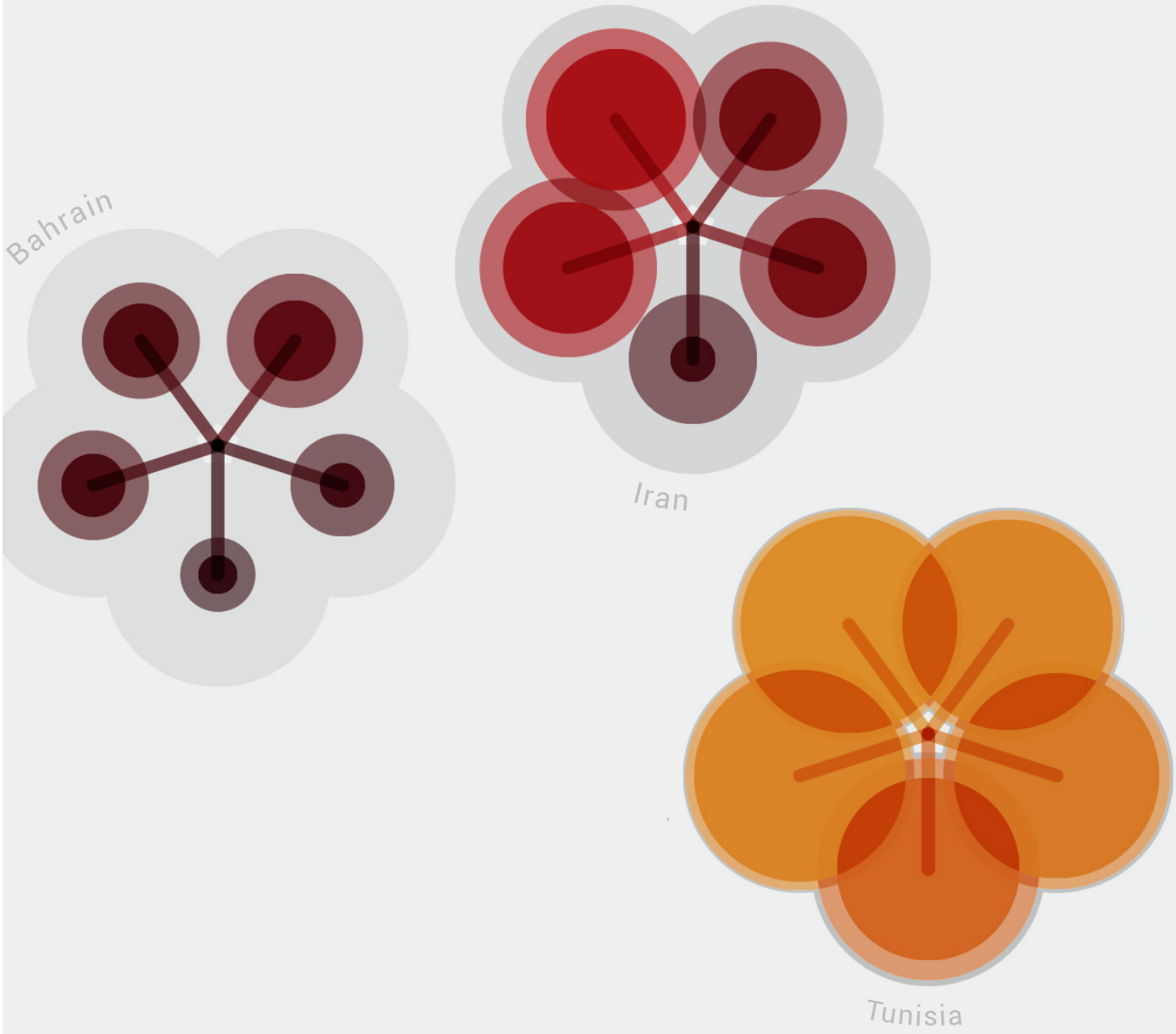

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بعد التقدم المبدئي في أعقاب الربيع العربي عام 2011، بدأت العديد من الحكومات في اتخاذ خطوات إلى الوراء - فقد شوهدت الانتكاسات بدءًا من عام 2012 إلى عام 2013، عندما بدأت الحكومات في الاستجابة للحركات الاجتماعية من خلال التركيز على الأمن على حساب حقوق الإنسان، وتقييد الحيز المدني وإسكات المعارضة بالقوة والتخويف. وفي العديد من الأماكن، استمرت هذه الانتكاسات وتفاقمت خلال عام 2017.

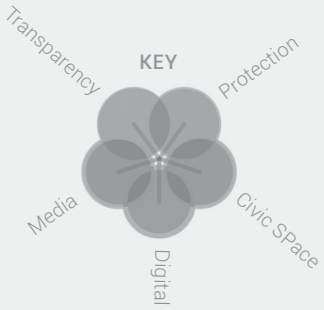

وفي بعض البلدان، مثل سوريا، واليمن، وليبيا، أدى عدم الاستقرار الوطني إلى صراع مسلح مدمر مع وقوع انتهاك منهجي لحقوق الإنسان. ونتيجة لهذه الصراعات وغيرها، أصبحت العديد من البلدان في المنطقة تستضيف ملايين اللاجئين وعديمي الجنسية والعمال المهاجرين، الذين غالبًا ما يقعون خارج هياكل الحماية، وهم معرضون بشكل خاص للقمع وانتهاكات حقوق الإنسان.

ووفقًا لبيانات أجندا حرية التعبير ، فإن أكبر تدهور في المنطقة في الفترة من 2014 إلى 2017 كان في نطاق عمليات القتل السياسي.

لقد زادت الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من القيود المفروضة على الحيز المدني في عام 2017 والتفريق العنيف للمتظاهرين أو حتى إصدار أحكام الإعدام عليهم، وتقييد التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني.[1]

يؤدي التعبير عن الرأي عبر الإنترنات إلى جذب انتباه الأنظمة في **المنطقة بشكل متزايد: فقد استخدمت الحكومات في البحرين، والإمارات العربية المتحدة،** والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان تشريعات مقيدة للجرائم الالكترونية بانتظام للحد من حرية التعبير، فضلًا عن مضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان وسجنهم في عام 2017. واستكمالًا للاعتقال والترهيب، أصبحت الرقابة على الإنترنات آخذة في **الازدياد: خاصةً في مصر، والإمارات العربية المتحدة،** والمملكة **العربية السعودية،** والبحرين وإيران.[2]

تقليص مساحة التعبير عن الرأي والمعارضة

في عام 2017، **شهدت** مصر تصعيدًا خطيرًا للهجمات على الفضاء المدني - وهو جزء من أزمة حقوق الإنسان المتدهورة التي تميزت بتنفيذ قوات الأمن انتهاكات صارمة بشكل روتيني لحقوق الإنسان في مناخ يخلو من القصاص، الذي يقره الإطار القانوني التقييدي للبلاد. وقد عانى المواطنون، والمراسلون، والمتظاهرون من عمليات الإعدام بإجراءات موجزة وعمليات الاختطاف التي أعقبتها الاعتقالات السرية، والاختفاء القسري، والتعذيب، والاغتصاب، والاعتقال التعسفي، والمحاكمات الجائرة أمام المحاكم المدنية والعسكرية مما أدى إلى صدور أحكام مشددة بالسجن وعقوبة الإعدام.

هذا وفي 24 ماي / مايو، أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قانونًا يعطي الحكومة سلطات جديدة على المنظمات غير الحكومية. وينص القانون على فرض غرامات كبيرة وأحكام بالسجن على جماعات المجتمع المدني التي تنشر دراسة أو تقريرًا دون موافقة مسبقة من الحكومة، أو تشارك في أنشطة ليس لها تركيز "إنمائي أو اجتماعي".[3] وقد أعطى هذا القانون الحكومة صلاحيات واسعة لحل المنظمات غير الحكومية، وقام النظام بشكل روتيني بتجميد الأ النديم صول وإغلاق المنظمات طوال العام.

يعدّ وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر صعبًا بشكل خاص على النساء والعاملين في القضايا المتعلقة بالمرأة. وتعد عرقلة نشاط المدافعات عن حقوق المرأة المصرية والمدافعات عن حقوق الإنسان مثل عزة سليمان ومزن حسن، اللتين تعملان في قضايا العنف ضد المرأة، وإغلاق مركز *النديم* لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، وحظر عايدة سيف الدولة من السفر، وسائل مألوفة.[4]

في يوم 24 ماي / مايو، حجبت السلطات المصرية 21 منفذًا إخباريًا، بما في ذلك *مدى مصر، والجزيرة، وهافينغتون بوست عربي وقناة الشرق*.[5]

وفي الأشهر التالية، تم حظر أكثر من 400 موقع -بما في ذلك مواقع الأخبار ومنظمات حقوق الإنسان وخدمات الشبكات الافتراضية الخاصة (VPN) وخدمات الوكيل- في محاولة لقمع التقارير التي تتناقض مع رواية الدولة حول أزمة حقوق الإنسان.[6]

بعد أشهر من تولي محمد بن سلمان ولاية عهد المملكة العربية السعودية في جوان / يونيو، تعرضت حرية التعبير لهجوم مكثف: فقد اعتُقل أكثر من 20 مفكرًا، وكاتبًا، وناشطًا، في أسبوع واحد في سبتمبر، ووُضع المدافعون عن حقوق الإنسان أمام محكمة خاصة أنشئت لجرائم الإرهاب.[7]

اعتُقل أحمد منصور، الحائز على جائزة مارتن إينالز رفيعة المستوى للمدافعين عن حقوق الإنسان عام 2015، في الإمارات العربية المتحدة في مارس بتهم تتعلق بالتعبير عن الرأي تشمل استخدام مواقع التواصل الاجتماعي "لنشر معلومات كاذبة تضر بالوحدة الوطنية".[8] ووصف خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة اعتقاله بأنه "هجوم مباشر على العمل الشرعي للمدافعين عن حقوق الإنسان في الإمارات".[9]

في ماي / مايو 2018، حكمت إحدى المحاكم على أحمد منصور بالسجن لمدة عشر سنوات.[10] فإن من يتحدث عن انتهاكات حقوق الإنسان يتعرض لخطر الاحتجاز التعسفي والسجن والتعذيب. وقد فر العديد منهم من البلاد، وكان منصور آخر المدافعين عن حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة الذين وجهوا انتقادات علنية للسلطات.[11]

قوبل المحتجون بالملاحقات القضائية والعنف

في شهر ماي / مايو، أيدت محكمة مكافحة الإرهاب في المملكة العربية السعودية أحكام الإعدام الصادرة بحق 14 عضوًا من أعضاء الطائفة الشيعية بتهمة ارتكاب جرائم تتعلق بالاحتجاجات. وقد أعدمت السلطات السعودية أكثر من 400 شخص في الفترة ما بين بداية عام 2014 ونهاية عام 2017.[12]

أما في شهر أفريل / أبريل، قُدمت الناشطة نعيمة المطرود للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية المتخصصة بتهم تشمل المشاركة في المظاهرات والتجمعات المناهضة للدولة، وانتهاك النظام العام من خلال إنشاء حسابات على تويتر وفايسبوك للمطالبة بالإفراج عن بعض المعتقلين. وفي شهر نوفمبر، حُكم عليها بالسجن لمدة ست سنوات، تليها ست سنوات من الحظر على السفر بعد قضاء مده عقوبتها.[13]

في يوم 16 جوان / يونيو في لبنان، قام أفراد عسكريون لبنانيون بضرب وركل متظاهرين تظاهروا سلميًا ضد التمديد الثالث لفترة ولاية البرلمان.[14]

هذا واندلعت التوترات في منطقة الريف المغربي في أكتوبر 2016 إثر وفاة تاجر سمك. وكانت الشرطة قد صادرت بضاعته وسحقته حت مدى مصر، والجزيرة، وهافينغتون بوست عربي وقناة الشرق ى الموت في شاحنة للقمامة بعد محاولة منه لاستعادتها. لقد أثار الحدث تعاطف السكان المحليين في منطقة الريف المهمشة تاريخيًا، وتطورت الاحتجاجات، التي تركزت في البداية على مجموعة واسعة من المظالم، لتندد بفساد النظام.[15]

كانت هذه الاحتجاجات سببًا رئيسيًا للأعمال الانتقامية من قِبل الدولة: ففي 25 سبتمبر، وُجهت إلى المدافع عن حقوق الإنسان رشيد عايش تهمة "التحريض على ارتكاب جناية بالوسائل الإلكترونية" و"التحريض على العصيان" بعد نشره منشورات على فايسبوك للمطالبة بالتضامن مع المعتقلين السياسيين من منطقة الريف.[16] ولا تزال المحاكمة مستمرة لـ

54 معتقلًا فيما يتعلق بمشاركتهم في الحركة، من بينهم صحفيون وعاملون في وسائل الإعلام: تتم مقاضاتهم جميعًا بموجب القانون الجنائي والقوانين الخاصة بالتجمعات العامة.[17]

في 12 مارس، اعتدت قوات الأمن الفلسطينية على الصحفيين الذين كانوا يغطون احتجاجًا سلميًا أمام محكمة البيرة في رام الله، رغم حقيقة أن جميع الصحفيين قد تعرفت عليهم الشرطة ومعروفون لدى قوات الأمن. وتعرض صحفيون ومدنيون آخرون بشكل عشوائي لانتهاكات من خلال استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع والقنابل الصاعقة ورذاذ الفلفل.[18]

الأزمة الدبلوماسية في الخليج تُقيد النشاط الإعلامي

في شهر جوان / يونيو، اندلعت أزمة سياسية في الخليج، حيث قطعت المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين ومصر العلاقات مع قطر، بسبب التمويل المزعوم للإرهابيين وإيوائهم.

وقد طلبت المملكة العربية السعودية من قطر وحلفائها إغلاق *قناة الجزيرة*، وهي محطة خدمة عامة مستقلة في قطر، فضلًا عن أنها منفذ إعلامي إقليمي وعالمي كبير. وفي شهر ماي / مايو، قامت السلطات السعودية بحجب المواقع الإخبارية القطرية.[19]

الثيوقراطية تواصل تحفيز الرقابة

تواصل الدول الثيوقراطية في جميع أنحاء المنطقة فرض عقوبات على من يتحدثون عن الدين أو السلطات الدينية وتخويفهم، متهمين إياهم بجرائم تشمل الزندقة والإهانة الدينية. ففي المملكة العربية السعودية، ظل أشرف فياض، وهو شاعر وفنان فلسطيني، مسجونًا بتهمة "إهانة الذات الإلهية". وقد حُكم عليه بالإعدام في بادئ الأمر، وخُفف الحكم إلى ثماني سنوات في السجن و800 جلدة.[20]

التطبيقات والاعتقالات، والاعتداءات على مجتمعات الميم

في إحدى الحفلات الموسيقية المقامة في مصر في يوم 22 سبتمبر، قام أعضاء فرقة الروك اللبنانية، مشروع ليلى، التي يعتبر مغنيها الرئيسي أحد الموسيقيين المثليين الوحيدين في المنطقة، برفع علم قوس قزح الخاص بمجتمع الميم. وقد دعت وسائل الإعلام الموالية للحكومة بإلقاء القبض عليهم.

وباستخدام رفع العلم كذريعة لشن حملة قمعية أوسع على المجتمع المثلي، تم القبض على ما لا يقل عن 54 شخصًا للاشتباه في المثلية الجنسية، في حين حكم على عشرة بالسجن لمدد تتراوح بين سنة وست سنوات بتهم "الفجور"، و"التحريض على الفسق"، و"تشجيع الانحراف الجنسي". وهذه الاتهامات تُوجه عادةً إلى أشخاص يُعتقد أنهم يمتلكون هويات وتوجهات جنسية مخالفة للعرف في مصر.[21]

ولا يقتصر الأمر على تهميش الأفراد المثليين اجتماعيًا فحسب، بل يشمل خضوعهم للرقابة المباشرة من قبل المجلس الأعلى للإعلام، والذي نص على أنه "يجب ألا يظهر المثليون جنسيًا في وسائل الإعلام المرئية أو الإذاعية أو الصحافة" في 30 سبتمبر.[22]

هذا وقد ألقت الشرطة القبض على العديد من أولئك الذين اعتُقلوا باستخدام تطبيقات مواعدة شعبية: وهذا تمشّي رئيسي وجزء من العملية الراسخة والمتطورة للشرطة الأخلاقية في مختلف بلدان المنطقة، فضلًا عن استخدامها من قبل الجهات غير الحكومية والجهات الأهلية للتحرش والابتزاز، لا سيما في مصر، ولبنان، وإيران.[23]

هذا وقد تبيّن في عام 2017 أنه يتم اختراق هذه المجموعات بصورة روتينية، وأنه يتم تفتيش الهواتف بحثًا عن تطبيقات LGBTQ الخاصة بالمثليين، وذلك من أجل الحصول على قوائم جهات الاتصال، أو استدراج الأفراد إلى اجتماعات وجهًا لوجه بغرض الإيقاع بهم، أو تعريضهم للاعتقال، أو معاملتهم بقسوة وإهانة، أو ابتزازهم.[24]

وتبعًا لذلك، بدأ تطبيق Grindr في اتخاذ إجراءات للحدّ من هذه المخاطر: حيث سيتمكّن المستخدمون قريبًا من تغيير الأيقونة المميَّزة على هواتفهم، وإنشاء كلمة مرور أمنية لفتح التطبيق؛ كما ستكون هناك أيضًا رسائل مُخفاة ومؤقتة وأزرار للطوارئ، بالإضافة إلى روابط أقوى بالمجموعات المحلية واتصالات سريعة الاستجابة.[25]

تعمَد الحكومات على مستوى المنطقة إلى تجريم التعبير المتعلق بجنسية الاندماج الاجتماعي لمجتمعات الميم (LGBTQ) وحقوقه: ومن مظاهر ذلك، قامت هيئة الإعلام المرئي والمسموع الأردنية بحظر مجلة *My.Kali*، في شهر جويلية / يوليو، وهي مجلة رقمية تعمل على ترويج حقوق الاندماج الاجتماعي لمجتمعات الميم (LGBTQ) في الأردن. وخضع الكاتب الجزائري أنور رحماني للتحقيق الجنائي بسبب رواياته التي تصوّر علاقات المثليين خلال حرب الاستقلال الجزائرية، حيث واجه عقوبة بالسجن لمدّة تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات بموجب القانون الذي يُجرّم "المسيئين إلى النبي" أو "المشوّهين للعقيدة الإسلامية ومبادئها".[26]

لبنان والمغرب يتحركان في الاتجاه الصحيح لحق النفاذ إلى المعلومة

في جانفي / يناير عام 2017، اعتمد لبنان قانون الحق في الحصول على المعلومات، والذي يعكس التزامات لبنان الدولية في مجال حقوق الإنسان.[27]

هذا ونشر المغرب مشروع قانون يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة في عام 2017، والذي تم اعتماده في أوائل عام 2018. يَقصر القانون نطاق الحق على المواطنين المغاربة، ومع ذلك، يوجد عددٌ من القيود على إعادة استخدام المعلومات.[28]

يُعدّ لبنان والمغرب الدولتين الخامسة والسادسة على مستوى المنطقة في توفير الحماية القانونية للنفاذ إلى المعلومة، منضمين بذلك إلى الأردن، واليمن، وإيران، وتونس.[29]

بداية جديدة معيبة لليبيا

على الرغم ممّا هو متوقَّع، فشل الدستور الليبي الجديد في حماية حرية التعبير والحق في النفاذ إلى المعلومة بصورة كافية، ومن ثم، لم يفِ بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. حيث تقوم العديد من الأحكام بتقييد حرية التعبير: يُعدّ استقلال الإعلام أحد المجالات المثيرة للقلق بصورة خاصة في الدستور.[30]

مناطق النزاع: أكثر الأماكن خطرًا في العالم للتعبير

تُعدّ كل من سوريا والعراق واليمن من بين أكثر الأماكن خطرًا في العالم في عام 2017، حيث دمرها النزاع الوحشي والمستمر.

ففي العراق، تعرّض الكتّاب لمضايقات من قِبل الجماعات المسلّحة، ومن بينهم سعد سلوم الذي قامت جماعة إسلامية مجهولة بتهديده.[31] وفي نوفمبر، أشارت حادثتان خطيرتان إلى انخفاضٍ في سلامة العاملين بالإعلام في شمال البلاد، حيث قُتل مصوّر *تابع للتلفزيون الكردستاني*، وذلك بعد يوم من أعمال العنف ضد الإعلام في أربيل.[32]

تسبّب النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي المستمر في انتهاكات لحقوق الإنسان الخاصة بالصحفيين والإعلاميين. حيث احتجزت إسرائيل العديد من الصحفيين والنشطاء على مدى عقود دون تهمة أو محاكمة، لفتراتٍ تصل إلى ستة أشهر قابلة للتجديد لعددٍ لا حصر له من المرّات.[33]

تونس

Expression pentafoil for Tunisia

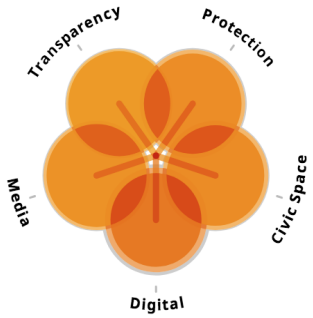

التعداد السكاني

11.5 مليونًا

العاصمة

تونس

الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد

3661 دولارًا أمريكيًا[34]

يضمن الدستور حرية الرأي، والفكر، والتعبير، والنفاذ إلى المعلومة، والنشر، مع مراعاة بعض القيود.

دستور عام 2014، الباب الثاني، الفصل 31 و32:

تضمن الدولة حرية الرأي، والفكر، والتعبير، والنفاذ إلى المعلومة، والنشر.

على ألّا تخضع هذه الحريات للرقابة المسبقة.[35]

مصادقة تونس على المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية في عام 1969.[36]

منذ عام 2011، شهدت تونس مرحلة انتقالية إلى الديمقراطية: حيث يتمتّع المواطنون بحقوق سياسية وحريات مدنية غير مسبوقة. وفي عامي 2014 و2018، حرصت تونس بصورة مستمرّة على تنظيم انتخابات وطنية ومحلية ديمقراطية حرّة ونزيهة. وشهد التمثيل السياسي مزيدًا من التقدّم في شهر جانفي / يناير، مع إدخال تعديلات على قانون الانتخابات البلدية، الذي تضمن أحكامًا تهدف إلى زيادة التمثيل السياسي للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة.[37]

هذا وقد شكل دستور تونس لعام 2014 لحظة فارقة، حيث وفّر وسائل الحماية الحيويّة لحرية التعبير، وحرية الدين، وحقوق المرأة. ومع ذلك، كان تنفيذ الأحكام الرئيسية بعيدَ المنال، وما زال تأثير مسؤولي النظام القديم، والفساد المستوطن، والتحدّيات الاقتصادية، والتهديدات الأمنية تُشكّل عقبات أمام التعزيز الديمقراطي الكامل.

وبصفة عامّة، أظهرت بيانات أجندا حرية التعبير تطورًا ملحوظًا في تونس على مدار العقد الماضي، ولكن خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، تباطأ هذا التقدّم، وازداد تباطؤه في عام 2017.

هذا وهناك مخاوف من أن التقدم الملموس الذي شهدته السنوات الست الماضية يواجه خطر التوقف: فعلى الرغم من نجاح تمرير الدستور التقدّمي الجديد، شهِدت البلاد أيضًا عددًا من المقترحات التشريعية المثيرة للقلق.

استمرار المحاكمات والسجن في إسكات المعارضين

حُكم على وليد زروق، موظف سابق بالسجون وعضو في اتحاد الشرطة *الجمهورية*، في نوفمبر 2016 بالسجن لمدّة عام واحد بسبب مقابلة تلفزيونية اتّهم فيها السلطات التونسية بتلفيق الاتهامات لمنتقديها. وفي اليوم نفسه، حكمت دائرة أخرى بالمحكمة نفسها على زروق بالسجن لمدة ثمانية أشهر أخرى بسبب انتقاده لوزير الداخلية في صحيفة يومية. ومجددًا في يوم 7 فيفري / فبراير، حكمت إحدى المحاكم عليه بالسجن لمدّة عام آخر بتهمة التشهير، بسبب منشورات على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك انتقد فيها أحد القضاة ومتحدّثًا رسميًا باسم القضاء.[38]

وفي عام 2017، استمرّت محاكمات اثنتين من المدوِّنات البارزات، مريم منوّر ولينا بن مهنّي. تمت محاكمة مريم منوّر في عام 2012 بتهمة إهانة مسؤول حكومي، وتمت محاكمة لينا بن مهنّي بالتهمة نفسها في عام 2014، وذلك بعد وقت قصير من تقدّم كل واحدة منهن بشكوى ضدّ ضباط الشرطة لاستخدامهم العنف معهن.[39]

بالإضافة إلى ذلك، حُكم على المحامية والمدافعة عن حقوق الإنسان، نجاة العبيدي، بالسجن لمدة ستة أشهر بتهمة إهانة القضاء في شهر ماي / مايو، وواجه الصحفي جمال عرفاوي اتهامات من قبل المدعي العسكري بتهمة تشويه سمعة الجيش.[40]

في شهر ماي / مايو، تم الحكم على رجلين بالسجن لمدّة شهرين لارتدائهما قمصانًا من تصميمهما تحمل شعارًا يُوحي بالفساد الأخلاقي لرجال الشرطة.[41]

التقدّم نحو التنظيم الذاتي، بينما لا تزال وسائل الإعلام مقيَّدة

على الرغم من وجود وسائل إعلام مستقلة في تونس، إلا أنه في عام 2017، تعرّض بعض الصحفيين الذين قاموا بتغطية مواضيع مثيرة للجدل، للضغط والتخويف من قِبل مسؤولين في الحكومة، وفشلت البنية القانونية في حماية العناصر الرئيسية لتعددية وسائل الإعلام والنشاط الصحفي.

وفي شهر ماي / مايو، قام ضباط من الحرس الوطني باستجواب سامي بن غربية، أحد مؤسسي موقع *نواة* الإلكتروني للتحقيقات الصحفية، وذلك جرّاء قصة نشرها الموقع عن مشروع قانون المصالحة الاقتصادية. حيث طالبته الشرطة بالكشف عن مصادره المتعلقة بالقصة، كما طالبته أيضًا بالكشف عن معلومات شاملة عن الصحفيين الذين عملوا عليها. وأثناء حضوره لجلسة استماع قانونية بعد عدّة أيام، اكتشف سامي بن غربية أن السلطات كانت تراقب هاتفه. كما هدّد المسؤولون أيضًا باتهام الموقع بنشر أخبار زائفة.[42]

في يوم 6 أفريل / أبريل، منعت وزارة الداخلية نشر صحيفة أسبوعية -بموجب قانون الطوارئ ودون أمر قضائي- وهي المرّة الأولى التي تخضع فيها صحيفة للرقابة منذ سقوط الديكتاتورية في عام 2011.[43]

احتفظت تونس بأحكامها الجنائية المتعلقة بتشويه سمعة قادة الدولة والمؤسسات العامة، دون أي مقترحات لتعديلها أو إلغائها، واستمرت في مقاضاة الصحفيين بموجب قانون القضاء العسكري، والقانون الجنائي، وقوانين أخرى، وذلك بدلًا من الاعتماد على مرسوم القانون رقم 115 المتعلق بحرية الصحافة، والطباعة، والنشر، الذي يوفر الإطار القانوني لحل النزاعات المتعلقة بالانتهاكات الصحفية.[44]

اتخاذ خطوات ملموسة إلى الأمام بشأن إنشاء مجلس الصحافة ذي التنظيم الذاتي في عام 2017: تم إنشاء اللجنة التأسيسية، مع وجود مجموعات من المجتمع المدني ضمن أعضائها، بالإضافة إلى الصحفيين ووسائل الإعلام. كما بدأ العمل أيضًا على ميثاق أخلاقي.[45]

يحتوي مشروع قانون إنشاء هيئة تنظيمية للاتصالات السمعية والبصرية -الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (HAICA)- على أحكام غامضة، كما يفتقر إلى الضمانات الأساسية المتعلقة باستقلالية الهيئة التنظيمية المقترحة. كما أنه من غير الواضح كيفية تناسب القانون مع رؤية أوسع نطاقًا لتنظيم وسائل الإعلام وحماية حرية الصحافة.[46] حيث خضع المشروع لمشاورات متسرّعة أظهرت فشلها في إشراك الخبراء ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة.[47]

التقدّم غير المنتظم للشفافية

بعد مرور أكثر من عام على اعتماد قانون الحصول التدرجي على المعلومات، لم تُصدر الحكومة بعد تشريعات تنفيذية لضمان تطبيقه بفاعلية، ولم تلتزم أيضًا بالاستقلال السياسي للأشخاص المعيّنين في لجنة الحصول على المعلومات.[48] ولقد تم تعيين اللجنة في نهاية العام، ولكنها تفتقر إلى الميزانية التشغيلية والدعم الحكومي الحقيقي من أجل اتمام بمهامها.

في شهر جانفي / يناير، أصدر رئيس الوزراء يوسف الشاهد تعميمًا يوعز إلى موظفي الخدمة المدنية بعدم التحدث إلى الصحافة، وعدم الكشف عن معلومات رسمية دون تصريح محدد من أحد المسؤولين.[49] وفي شهر فيفري / فبراير، تم تعليق التعميم بعد ضغطٍ من الصحفيين، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الوطنية والدولية.

بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد مشروع قانون "المصالحة" المثير للجدل، والذي بموجبه تم منح العفو لكثير من موظفي الدولة السابقين المتورطين في الفساد والجرائم الاقتصادية في ظل النظام السابق. ولقد قُوبل مشروع القانون باحتجاج ومقاومة من قِبل المجتمع المدني، وسط مزاعم بأنه سيقوّض هيئة الحقيقة والكرامة التي أُنشئت بعد الثورة.[50]

هذا وعلى الرغم من هذه الإخفاقات، تحقق الشفافية تقدّمًا في بعض المجالات: حيث منح قانون فيفري / فبراير الحماية للمبلّغين الذين يكشفون أدلة على الفساد. وقد يتسبّب هذا في تغيير جذري بالنسبة لمراسلي التحقيقات ومكافحي الفساد الذين تعرّضوا للمضايقات بسبب أعمالهم.

محاكمة المتظاهرين ونشر قوات الجيش للتصدّي لأعمال التظاهر

على مدار العام، تمت محاكمة المتظاهرين السلميين: ففي مدينة قفصة، أجر القضاء محاكمات لمئات الأفراد عقب احتجاجهم على انتشار البطالة، وتم الحكم *غيابيًا* على 80 شخصًا منهم على الأقل، بتهمة "تعطيل حرية العمل".[51]

في شهر ماي / مايو، أعلن الرئيس قايد السبسي نشر قوات الجيش لحماية منشآت اقتصادية معيّنة من الاضطرابات التي سبّبتها التظاهرات وعقب ذلك، تم استخدام القوة المفرطة، بما في ذلك الغاز المسيل للدموع، ضد المتظاهرين السلميين في مدينة تطاوين الجنوبية. وفي شهر سبتمبر، قامت مجموعة من ضباط الشرطة بضرب الصحفي حمدي السويسي أثناء تغطيته لمظاهرة في مدينة صفاقس.[52]

المشاركة في الآليات الدولية لحقوق الإنسان

وقّعت تونس، في يوم 13 أفريل / أبريل، على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بالمحكمة الإفريقية، ممّا منح الأفراد والمنظمات غير الحكومية الحق في التقدّم للمحكمة بالشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان ضد تونس.[53]

البحرين

Expression pentafoil for Bahrain

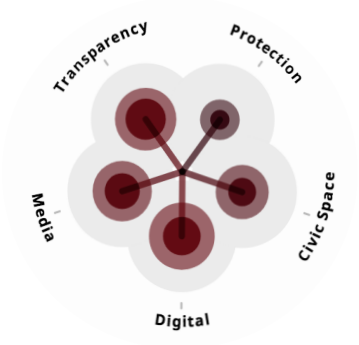

التعداد السكاني

1.5 مليون

العاصمة

المنامة

الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد

22600 دولار أمريكي[54]

دستور عام 2012، المنقّح عام 2017 - الفصل الثالث، مادّة رقم 23:

حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة للجميع. ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالكلام أو الكتابة أو غيرهما وذلك وفقًا للشروط والقواعد التي يبينها القانون، مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية، ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية.[55]

صادقت مملكة البحرين على المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية في عام 2006.[56]

وفقًا لبيانات أجندا حرية التعبير ، تقع البحرين ضمن آخر عشر دول على مستوى العالم في حرية التعبير، وقد انخفضت درجة حرية التعبير في البلاد بنسبة 20% بين عام 2014 ونهاية عام 2017.

فمنذ القمع العنيف لحركة الاحتجاج المؤيدة للديمقراطية في عام 2011، قضى النظام الملكي البحريني على مجموعة واسعة من الحقوق السياسية والحريات المدنية، حيث قام بتفكيك المعارضة وسحقها، واستخدام قرارات حظر السفر، والاعتقال، والاحتجاز التعسفي، بالإضافة إلى حلّ جمعية "وعد" المعارضة، وإغلاق صحيفة الوسط. كما جرّدت السلطات 150 شخصًا على الأقل من جنسيتهم البحرينية، ممّا ترك العديد من الأشخاص عديمي الجنسية.

هذا واستُخدمت القوة المفرطة للتصدّي للاحتجاجات الجماهيرية، ممّا تسبب في مقتل ستة أشخاص وإصابة المئات. واستؤنفت عمليات تنفيذ الإعدام بعد التوقّف لما يقرب من سبع سنوات.[57]

إن مملكة البحرين يحكمها ملك سنّي تتولى عائلته المناصب السياسية والعسكرية الرئيسية. وقد تسبّب الانقسام بين الأغلبية الشيعية والسكان السنّة في توتر طويل الأمد، والذي تحوّل بصورة متقطّعة إلى تظاهر، وعصيان مدني، وعنف.[58]

تُظهر بيانات أجندا حرية التعبير أن مؤشر "التحرر من جرائم القتل السياسي" قد عانى أكبر انخفاض له خلال السنوات الثلاث الماضية في البحرين مقارنة بجميع المؤشرات الأخرى، على مدار كل من فترة السنوات الثلاث وفترة العام الواحد. ومن المرجّح أن يكون هذا المؤشر هو القوة الدافعة وراء تدني تدابير الحماية البحرينية، التي شهدت انخفاضًا كبيرًا على مدار العقد الماضي.

الفضاء المدني يتعرض للهجوم

في عام 2017، شهدت البحرين عددًا كبيرًا من المظاهرات، خاصة بالنظر إلى حجم الدولة وتعداد سكانها: حيث تم تسجيل ما يقرب من 200 مظاهرة وأعمال شغب.[59]

ولكن بعد مرور أكثر من خمس سنوات على انتفاضة الربيع العربي، أصبحت بيئة التظاهر في البحرين مخيفة. ففي شهر جانفي / يناير، نُظمت 150 مسيرة سلمية في البلاد، قمعت قوات الأمن من بينها 53 مسيرة باستخدام العنف مستخدمة الغاز المسيل للدموع وطلقات الخرطوش، ممّا تسبّب في وقوع عشرات الجرحى.[60] وأفادت التقارير أنه توفي ما يقرب من خمسة أشخاص في اشتباكات مع الشرطة في قرية الدراز في جوان / يونيو 2017 - ولم يتم إجراء أي تحقيق أو محاكمة في ذلك.[61]

هذا ووفقًا لبيانات أجندا حرية التعبير ، تقع مملكة البحرين ضمن آخر عشر دول على مستوى العالم من حيث انخفاض نتائج الحيّز المدني منذ عام 2014.

يخضع المجتمع المدني والقادة السياسيون لأحد أنماط سياسة التخويف، مع مضايقات قانونية ومجهولون يقومون بتخريب ممتلكاتهم وتدميرها دون عقاب.

عند عودة المدافعة عن حقوق المرأة والناشطة السياسية غادة جمشير إلى البحرين، تعرّضت للسجن لقضاء سلسلة من العقوبات المرتبطة بمنشوراتها على موقع التواصل الاجتماعي تويتر حول الفساد المزعوم في أحد المستشفيات المحلية. وقد أُطلق سراحها في شهر ديسمبر بسبب سوء حالتها الصحية، وقضت الأشهر الأربعة المتبقية من عقوبتها في أداء العمل المجتمعي، ولكنها واجهت تهمًا إضافية في نهاية العام. وفي أفريل / أبريل 2017، أفادت عائلة نجاح حبيب بتعرّض نجاح للضرب والتحرش الجنسي من أجل انتزاع اعترافات بتهم من بينها "إدارة حسابات على تطبيقي تويتر وتلغرام.[62]

هذا وفي يوم 23 أكتوبر، تم إطلاق سراح أربعة نشطاء بكفالة، من بينهم المدافعة عن حقوق المرأة، ابتسام الصايغ. وفي اليوم نفسه، شرعت البحرين في أول محاكمة عسكرية للمدنيين منذ عام 2011: تمت محاكمة أربعة متهمين يواجهون تهمًا سياسية، ولم يُسمح لأي منهم بمقابلة محاميه منذ اعتقالهم. وفي يوم 30 أكتوبر، أُدين الصحفي محمود الجزيري بتهمة الإرهاب، وحُكم عليه بالسجن لمدة 15 سنة، وجُرّد من جنسيته.[63]

كما تم أيضًا استهداف المعارضة السياسية. ففي يوم 20 مارس، اتُّهم زعيم حزب المعارضة "جمعية العمل الوطني الديمقراطي وعد"، إبراهيم شريف، "بالتحريض على الكراهية ضد النظام" عبر منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي. وتم سجن شريف بدءًا من عام 2011 إلى عام 2015، ومرة أخرى من عام 2015 إلى 2016 بتهم مماثلة، تتعلق بخطاباته ومشاركته في الحركة المؤيدة للديمقراطية. وشملت التغريدات السبعة المقدَّمة كدليل من قبل النيابة مجموعة متنوعة من المواضيع، من بينها مواد حملة منظمة العفو الدولية الخاصة بسجناء الرأي في البحرين. واتُّهم بعد ذلك "بالتحريض على الكراهية" ضد النظام و "فصائل المجتمع" جرّاء منشور انتقد فيه السلطات لقيامها بحلّ المعارضة السياسية.[64]

تقييد الحقوق الرقمية، والتظاهر، وتدفّق المعلومات

تُعدّ البحرين من بين البلدان ذات أعلى معدّلات الاختراق للإنترنات في المنطقة، ولكن القيود المفروضة على المعارضة والاحتجاج عبر الإنترنات شديدة، حيث توجد هيئات تنظيمية صارمة، ومراقبة وأُطر قانونية ذات طابع تقييدي. وقد عملت الحكومة على استخدام أساليب تكتيكية بدءًا من الحظر، ووقف الاتصالات، وحتى الهجمات التقنية ضد النقّاد والمنظمات غير الحكومية.[65]

هذا وواصلت الحكومة حظر عدد من مواقع المعارضة، وتم حظر تطبيق المراسلة الآمنة تلغرام في جميع أنحاء البلاد في جوان / يونيو 2016، وتعذر استخدامه حتى منتصف عام 2017. وقد واجهت قرية الدراز في البحرين "حظرًا على استخدام الإنترنات"، حيث تم إيقاف الأبراج الخلويّة، وتعطيل عناوين بروتوكول الإنترنت (IP)، والتدخّل في استخدام البيانات: وعلى الأرجح كان ذلك بسبب "أمر تقييد الخدمة" المتعلق بالتظاهر في البلدة.[66]

هذا وقد أدت الأزمة الدبلوماسية الدائرة بين قطر والعديد من دول الخليج إلى قيام السلطات بحظر عددٍ من وسائل الإعلام القطرية، بما في ذلك *قناة الجزيرة، وقناة الشرق، وصحيفة الراية*. وفي يوم 6 جوان / يونيو، أعلنت السلطات البحرينية أن "التعاطف" مع قطر، أو انتقاد القرار البحريني بقطع العلاقات معها وفرض قيود اقتصادية وقيود على التنقل سيكون من الجرائم التي يُعاقَب عليها بالسجن لمدّة تصل إلى خمس سنوات.[67]

وفي شهر فيفري / فبراير، فُرضت غرامة على أحد رجال الدين بتهمة إهانة البرلمان على تطبيق انستغرام،واصفًا المؤسسة بأنها "مزحة".[68]

وعلى الرغم من ذلك، تتمتّع البحرين بثقافة نشطة فيما يتعلق بالفضاء المدني والاحتجاج الرقميين: حيث تم نشر أكثر من عشرة آلاف تغريدة بهاشتاج #save_Bahrain_prisoners، ونشر 40000 تغريدة بهاشتاج #Diraz من قِبل المواطنين الصحفيين الذين يعملون على تغطية أحداث العنف المحلي في عام 2017.

المضايقات والاعتقال أدوات للرقابة

بالإضافة إلى وجود البحرين ضمن الدول العشر الأخيرة عالميًا في *الحماية* لعام 2017 وفقًا لبيانات أجندا حرية التعبير ، فإنها تُعد من بين أكبر الخاسرين لعنصر الحماية على مدى السنوات الثلاث الماضية. حيث يتعرّض الصحفيون بصورة روتينية للتهديد، والمضايقة، والاحتجاز، ومعاملة مروِّعة أثناء الاحتجاز، فضلًا عن إفلات المعتدين من العقاب.

تحتجز البحرين في الوقت الحالي 15 صحفيًا وإعلاميًا. ومن بينهم المدوِّن والناشط في مجال حقوق الإنسان، عبد الجليل السنكيس، والمصوِّر جعفر مرهون، اللذان حُكم عليهما بالسجن المؤبَّد في عامي 2011 و2015 على التوالي.

في شهر جوان / يونيو، قُبض على نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان وزعيم الاحتجاج السلمي خلال انتفاضة البحرين في عام 2011، بسبب انتقاده للحكومة وادعائه بتعذيب السجناء السياسيين. وبين عامي 2015 و2017، تم اعتقاله ثلاث مرات ونُقل إلى المشفى في أربع زيارات طارئة أثناء الاحتجاز الذي سبق محاكمته، وقضى ما لا يقل عن تسعة أشهر في الحبس الانفرادي.[69]

وتم تأجيل محاكمته مرارًا وتكرارًا حتى نهاية شهر ديسمبر، وظل رهن الاحتجاز في نهاية العام. وكانت التهم الموجَّهة إليه هي: "نشر الشائعات في زمن الحرب"، و"إهانة دولة مجاورة" (المملكة العربية السعودية)، و"إهانة هيئة نظامية". وقد حُكم عليه بالسجن لمدّة عامين بتهمة "نشر أخبار وتصريحات وشائعات كاذبة... من شأنها تقويض هيبة دولة البحرين ومكانتها".

وتم تأجيل محاكمته مرارًا وتكرارًا حتى نهاية شهر ديسمبر، وظل رهن الاحتجاز في نهاية العام. وكانت التهم الموجَّهة إليه هي: "نشر الشائعات في زمن الحرب"، و"إهانة دولة مجاورة" (المملكة العربية السعودية)، و"إهانة هيئة نظامية". وقد حُكم عليه بالسجن لمدّة عامين بتهمة "نشر أخبار وتصريحات وشائعات كاذبة... من شأنها تقويض هيبة دولة البحرين ومكانتها".

هذا وفي أكتوبر، أدانت إحدى المحاكم الجنائية المدوِّن "علي المعراج"، والصحفي "محمود الجزيري" بتهمة "دعم الأنشطة الإرهابية"، وحُكم عليهما بالسجن المؤبَّد والسجن لمدّة 15 عامًا على التوالي. ووفقًا لمحاميهما، لا يزال السبب وراء محاكمتهما مع عشرة متهمين آخرين في هذه القضية غير واضح؛ فالادّعاء لم يقدّم أي أدلة واضحة لإثبات إدانتهم.[70]

ينصّ قانون الصحافة البحريني، المَصوغ بطريقة مبهمة، على حبس الصحفيين المنتقدين للإسلام، أو المهدِّدين للأمن القومي. ويسمح تعديل القانون الجنائي لعام 2014 بالسجن لمدّة تصل إلى سبع سنوات لإهانة الملك.[71]

إغلاق آخر صحيفة مستقلة في عام 2017

تمتلك الحكومة جميع وسائل الإعلام الإذاعية في الدولة، ولدى المالكين الخاصين للصحف الرئيسية صلات بالدولة. وفي يوم 4 جوان / يونيو، أصدرت وزارة شؤون الإعلام قرارًا بإيقاف صحيفة *الوسط*، آخر صحيفة مستقلة بالبحرين، بزعم تغطيتها للاضطرابات في المغرب.[72]

بالإضافة إلى ذلك تم إجبار وسائل الإعلام الأجنبية على مغادرة البحرين في عام 2017: من بينها، *وكالة فرانس برس*، *ووكالة رويترز*، *ومؤسسة أسوشيتد بريس*، *وشبكة فرانس 24*، *وإذاعة مونت كارلو الدولية*، والذين لم يعد لديهم مراسلون في البحرين. كما لم يكن هناك مراسلون لهيئة الإذاعة البريطانية (BBC) وشبكة CNN على مدار عدّة سنوات، ولم يعد للجزيرة أي مراسلين هناك في عام 2011.[73]

الأمم المتحدة: الوصول مرفوض

واصلت البحرين رفضها السماح بالإجراءات الخاصة بمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR)، ومن بينها المقرّرات الخاصة المعنيّة بالتعذيب. وقامت بمنع نشطاء من السفر إلى الأمم المتحدة في جينيف من أجل المراجعة الدورية الشاملة الثالثة للبحرين في شهر مايو، وكذلك إلى الدورة المنتظمة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في سبتمبر.[74]

إيران

Expression pentafoil for Iran

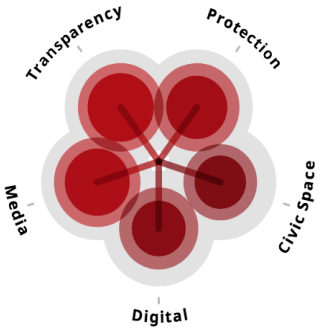

التعداد السكاني

81 مليونًا

العاصمة

طهران

الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد

5038 دولارًا أمريكيًا[75]

قامت إيران بالمصادقة على المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية في عام 1975.[76]

فاز الرئيس حسن روحاني -وهو من المعتدلين والإصلاحيين الذين نصبوا أنفسهم- بفترة ولاية ثانية مدّتها أربع سنوات في ماي / مايو 2017، حيث هزم بذلك معارضًا متشددًا بسهولة. شهدت ولاية روحاني الأولى بعض التحسّن في حرية التعبير، مع انخفاض بسيط في سجن الصحفيين.

ومع ذلك، شهدت بداية ولايته الثانية انتكاسة في تحقيق جدول الأعمال الإصلاحي لديه، وذلك تحت ضغط متزايد من المتشددين، كما قُوضت سلطته من قبل الجهات الفاعلة المحافظة والقوية، بما في ذلك المرشد الأعلى الإيراني، سيد علي خامنئي.[77]

صاحبت نهاية عام 2017 احتجاجات واسعة النطاق في أكثر من 20 مدينة –وهي أكبر الاحتجاجات منذ عام 2009– والتي نجم عنها وفاة 21 شخصًا على الأقل، ومئات الاعتقالات.[78]

تضييق الخناق: الرقابة الحكومية تواصل سيطرتها على الإنترنت

في أعقاب الاضطرابات التي وقعت في عام 2009، تمركزت عملية وضع السياسات المتعلقة بالإنترنت على عاتق مكتب المرشد الأعلى، ولا سيما مع إنشاء المجلس الأعلى للفضاء الإلكتروني (SCC)، والذي يُعد الهيئة النهائية لاتخاذ القرارات المتعلقة بالإنترنت.[79] زُرعت بذور الفتنة عن قصد بين أصحاب السلطة في إيران من قبل المرشد الأعلى، الأمر الذي من شأنه أن يزيد تدهور قدرة إدارة روحاني على الوفاء بوعود حملتها الانتخابية الإصلاحية، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بحرية الإنترنت.[80]

أعلن المجلس الاختصاصي للفضاء الإلكتروني أثناء اجتماعه في ماي / مايو 2017 عن عزمه على ترسيخ مشروع شبكة المعلومات الوطنية.[81] وقد أدى الاستثمار في شبكة المعلومات الوطنية إلى تحسين الاتصال، وإمكانية الوصول، والسرعة، ولكن في الوقت نفسه يشكل هذا الأمر تهديدات رئيسية للحقوق عبر الإنترنات، مما يمهد الطريق لمزيدٍ من العزلة، والمراقبة، والاحتفاظ بالحقوق.

يهدف مشروع شبكة المعلومات الوطنية إلى الحد من الوصول إلى المعلومات وتقييد محاولات العمل الجماعي والاحتجاج العام، فضلًا عن عزل الشعب الإيراني عن البقية في عالم الإنترنات. وعلى مدار العام، أصدرت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (ICT) أمرًا لموفري خدمات الإنترنات بتزويد المستخدمين بخصم بنسبة 50% عند الوصول إلى مواقع الويب المحلية بدلًا من الأجنبية، وهو الأمر الذي عمل على تعزيز الشبكة وانتهاك مبادئ حياد الشبكة.[82]

تم اعتقال عشرات الأشخاص بسبب أنشطتهم عبر الإنترنات، بما في ذلك مسؤولو صفحات وسائل التواصل الاجتماعي ومجموعات الدردشة، وغالبًا ما أُجبروا على حذف مجموعاتهم أو تعطيلها. ومع ما يقرب من وجود 45 مليون مستخدم شهريًا في إيران، تستمر عملية استهداف تطبيق الرسائل تلغرام.[83] وبعد أيام من إطلاق تطبيق تلغرام للمكالمات الصوتية المجانية والمشفرة في أفريل / أبريل، تم حظر هذه الميزة.[84]

هذا وطُلب من مسؤولي مجموعات الدردشة في تطبيق تلغرام التي تضم أكثر من 5000 عضو أن يقوموا بالتسجيل لدى الحكومة وأن يمنحوا حق الوصول إلى برنامج من شأنه تسهيل المراقبة من قبل الدولة.[85] وتم استخدام

ذلك لاحقًا بعد فرض الرقابة على تطبيق تلغرام في ماي / مايو 2018 لاستجواب مسؤولي قنوات تلغرام وترويعهم لدفعهم إلى حذف حسابات تلغرام الخاصة بهم.[86]

هذا وقد تركزت الاعتقالات التي وقعت في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية في شهر مايو على الصحفيين الذين كانوا يدعمون روحاني من خلال إدارة قنوات تلغرام. وقد تم إطلاق سراح بعض المسؤولين، بينما صدرت أحكام بالإدانة ضد آخرين في سبتمبر. وفي الرابع من سبتمبر، حُكم على سعيد نجدي، الذي كان يدير قناة إخبارية مؤيدة لحكم روحاني عبر تطبيق تلغرام، بالسجن لمدة 4 أعوام وتم حظره لمدة عامين من الاشتراك في أي نشاط من أنشطة وسائل الإعلام.

كما صدرت أحكام مجمَّعة بالسجن لمدة 23 عامًا ضد ستة مسؤولين آخرين. حُكم على سبهان جعفري بالسجن لمدة ثلاثة أعوام؛ وعلى سعيد نجدي وجواد جمشيدي بالسجن لمدة أربعة أعوام؛ وبالنسبة لنعمة كيشافارزي وعلي أحمدنيا فقد حُكم على كل منهما بالسجن لمدة خمسة أعوام. هذا وقد وُجهت إليهم التهم استنادًا إلى "إجراءات مكافحة الأمن" و"القضايا التي أضرت بالأخلاق العامة".[87] وفي الرابع عشر من سبتمبر، أعلن ناصر عطباطي، المدعي العام، أنه قد تم اعتقال ستة مسؤولين آخرين لتطبيق تلغرام بتهمة "الترويج للمثلية الجنسية".[88]

يستمر حجب منصات وسائل التواصل الاجتماعي المشهورة مثل فايسبوك وتويتر في إيران، على الرغم من أن المسؤولين من جميع الفصائل السياسية يستخدمون تويتر بانتظام. ويستمر عدد التصريحات المؤيدة لفتح تويتر منذ عام 2013 في التزايد، لكن لم يتم عمل الكثير من أجل رفع الحظر.[89]

بعد ذلك، تم حجب تلغرام في عام 2018، وذلك بعد أن تبين أنه يشكل تهديدًا لأمن إيران القومي؛[90] إضافةً إلى ذلك، تم تهديد انستغرام أيضًا بالحجب، وتم اعتقال المستخدمين البارزين في منتصف عام 2018.[91]

اعتقال الصحفيين وسجنهم – بعضهم دون أي تهم

تستمر عمليات اعتقال الصحفيين: في شهر مارس، ألقت وزارة الاستخبارات القبض على الصحفيتين هنغامي شهيدي وزينب كرمنيان، واحتجزتهما لما يقرب من خمسة أشهر.[92] وألقت وكالة الاستخبارات القضائية القبض على ساسان أغايي، نائب رئيس تحرير الجريدة الإصلاحية *Etemad*، وياغما فاشخامي، الصحفي لموقع الويب *Didban Iran*، في أغسطس.

كما أطلقت السلطات الإيرانية إجراءات مدنية وجنائية ضد موظفي هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) ومساهميها الإيرانيين، وهي الخطوة التي أدانها كل من ديفيد كاي وأسما جاهانجير، المقرران الخاصان للأمم المتحدة.[93] وفي أغسطس، أصدرت إحدى محاكم طهران أمرًا قضائيًا بحظر 152 شخصًا من طاقم العمل، والموظفين السابقين، والمساهمين من القيام بمعاملات مالية في إيران. ويرتبط الأمر القضائي بالتآمر المزعوم لارتكاب جرائم ضد الأمن القومي.

هذا وفي شهر ديسمبر، داهمت قوات الأمن منزل طاهرة الرياحي، محررة الشؤون الاجتماعية في وكالة الأنباء الإيرانية *Borna* التي تمولها الحكومة، وقاموا باعتقالها. وبعد شهرين من اعتقالها، كانت لا تزال محتجزة في سجن Evin، حيث اشتُبه في قيامها "بدعاية مغرضة ضد الدولة"، على الرغم من أنه لم توجه لها أي تهمة بارتكاب أي جريمة بصفة رسمية.[94]

وحُكم على سينا دهغان البالغ من العمر 21 عامًا بالإعدام من قبل المحكمة العليا في يناير، وذلك لنشره على أحد تطبيقات المراسلة الفورية منشورات "يهين فيها النبي". ولا تزال الحملة لإلغاء حكم إعدامه مستمرة.[95]

هذا وتم إطلاق سراح العديد من الكتاب الإيرانيين في عام 2017، بعد أن أمضوا ما يقرب من عشر سنوات رهن الاعتقال، من بينهم الشاعر ماهفاش سابت والكاتب محمد صادق كابودفاند.[96]

نازانين زاغاري راتكليف

بعد اعتقالها في منتصف عام 2016، ظلت نازانين زاغاري راتكليف البريطانية-الإيرانية رهن الاعتقال في إيران بتهم "أمنية" لم يُكشف عنها طوال عام 2017. وفي شهر أكتوبر وُجهت إليها تهمتان جديدتان، إحداهما تتعلق بعمل زاغاري راتكليف مع منظمات إعلامية خيرية، بما في ذلك *BBC Media Action، ومؤسسة طومسون رويترز*، والأخرى تتعلق بمشاركتها المزعومة في احتجاج رسمي في السفارة الإيرانية بلندن. وتمت إضافة المزيد من الاتهامات ضدها بعد التصريحات غير الصحيحة والمشوشة التي أدلى بها بوريس جونسون، وزير الخارجية البريطاني آنذاك.[97]

.وبعد إطلاق سراحها لمدة ثلاثة أيام في أغسطس 2018، *استمر اعتقالها*

عام ينتهي بالاحتجاجات

لا تزال الاحتجاجات نشاطًا محفوفًا بالمخاطر بصورة كبيرة في إيران: فقرب نهاية شهر ديسمبر، اندلعت احتجاجات غاضبة في عدد من المدن – حيث تُعد هذه الاحتجاجات البرهان العملي الأكبر للمشاعر المناهضة للحكومة والسخط الاقتصادي منذ عام 2009. وقد قُتل العديد من الأشخاص في الاشتباكات، واعتُقل المئات: حيث صرحت بعض التقارير باستخدام قوات الأمن لذخيرة حية والقوة المفرطة ضد المتظاهرين.[98]

وعلى ما يبدو فإن الفساد الحكومي وارتفاع أسعار السلع الأساسية هما ما سببا الاحتجاجات، ورددت الاحتجاجات دعوات لمزيد من الشفافية حول الأنشطة الاقتصادية. وقد أعلن روحاني تفاصيل ميزانية وطنية جديدة في ديسمبر: تم نشر لقطات شاشة عبر تلغرام الأمر الذي أثار سخطًا واسع النطاق حول تخفيضات الإعانات وزيادة تمويل المؤسسات الدينية.[99] كما سيكون الحق في الحصول على المعلومات أمرًا أساسيًا في مواجهة التراجع الاقتصادي، والسخط الصاخب على نحو متزايد في إيران.[100]

أشار روحاني إلى أنه يجب معالجة المظالم المشروعة، في حين ألقى المتشددون ومسؤولو الأمن باللوم على القوى الأجنبية نظرًا لتسببها في إثارة الاضطرابات، مهددين إياها بالعقوبات الشديدة. وردًا على الاحتجاجات، فرضت السلطات قيودًا على الوصول إلى منصات التواصل بما في ذلك تلغرام وانستغرام في محاولات منها لقمع الترويج للمظاهرات وتنظيمها.[101] تم أيضًا استهداف وسائل تجاوز الرقابة عبر الإنترنات، مثل *Lantern*، بواسطة عوامل الحظر الموضوعة على خدمات الاستضافة السحابية؛ وحتى بعد رفع الحظر على تلغرام استمر انقطاع الوصول إلى الإنترنت.[102]

التقدم نحو الشفافية

تقطع الشفافية شوطًا كبيرًا نحو التقدم: بحلول شهر ماي / مايو، بدأت الحكومة في بناء منصة لتوفير طلبات الحصول على المعلومات، والتي انضمت إليها الآن العديد من الوكالات الحكومية.[103] ولا تزال التحديات قائمة: حيث يتعذر وضع تعريف واضح لقانون المعلومات، إذ لا يُطبّق إلا على المواطنين (ويترك المهاجرين واللاجئين دون حماية)، وتتسم الإعفاءات بعموميتها.[104]

هذا وستكون زيادة الشفافية أمرًا رئيسيًا في الوقت الذي تواجه فيه البلاد مشكلات اقتصادية وبيئية وخيمة تتفاقم بمرور الوقت، والتي أحيانًا ما يُسبِّبها سوء الإدارة والسياسات المتسمة بقصر النظر حول مشاريع التنمية.[105]

الاشتراك في الآليات الدولية

في شهر مارس، جدّد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة انتداب مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إيران، لكن السلطات الإيرانية استمرت في منعها للمقرر وخبراء الأمم المتحدة الآخرين من دخول البلاد.[106]

هذا وبعد وفاة أسما جاهانجير في فبراير عام 2018، عُيّن الدكتور جافيد رحمان في منصبها.[107]

مقياس أجندا حرية التعبير عن الرأي لعام 2018/2017: المنهجية

مقياس أجندا حرية التعبير عن الرأي لعام 2017/2018: المنهجية

منظمة V-Dem: المؤشرات والمنهجية

تتضمن مجموعة بيانات V-Dem الكاملة 350 مؤشرًا لقياس جوانب الديمقراطية المختلفة في جميع أنحاء العالم. وعند إعداد تقرير أجندا حرية التعبير ، عملت منظمة المادة 19 مع منظمة V-Dem لتحديد مجموعة فرعية من هذه المؤشرات التي تتوافق بصورة أفضل مع رؤيتنا الواسعة والشاملة لحرية التعبير والمعلومات اللازمة لإنشاء مقياسنا: أجندا حرية التعبير . ويتم إدراج الـ 32 مؤشرًا هؤلاء في الجدول أدناه، جنبًا إلى جنب مع معرف الترميز الأصلي لمنظمة V-Dem وذلك إذا رغب أي شخص في البحث عن مجموعات البيانات الأصلية على موقع الواب الخاص بمنظمة V-Dem.

تُعد أنواع الديمقراطية (V-Dem) نهجًا جديدًا لتصور الديمقراطية وقياسها. حيث يوفر هذا النهج مجموعة بيانات مصنفة ومتعددة الأبعاد تعكس مدى تعقيد مفهوم الديمقراطية بوصفه أحد أنظمة الحكم التي تتجاوز فكرة وجود الانتخابات البسيط. كما يُفرّق مشروع V-Dem بين سبعة مبادئ رفيعة المستوى للديمقراطية: انتخابية، وليبرالية، وتشاركية، وتداولية، ومبدأ المساواة، والأغلبية، والتراضي، كما أنه يجمع البيانات لقياس هذه المبادئ.

هذا ويتسم المشروع بأنه تعاون بين أكثر من 50 باحثًا في جميع أنحاء العالم والذي يشارك في استضافته قسم العلوم السياسية في جامعة غوتنبرغ بالسويد، ومعهد كيلوج في جامعة نوتر دام بالولايات المتحدة الأمريكية. ويُركز مشروع V-Dem على البحث ويُعد واحدًا من أكبر مشاريع جمع بيانات العلوم الاجتماعية، حيث يضم أربعة باحثين رئيسيين، و15 مديرًا من مديري المشاريع الذين يتحملون مسؤوليات خاصة إزاء مجالات القضايا، وأكثر من 30 مديرًا إقليميًا، و170 منسقًا قُطريًا، ومساعدين للبحوث، و2800 خبيرًا قُطريًا، فضلًا عن أن المشروع مزود بقاعدة بيانات تحتوي على أكثر من 18 مليون نقطة من نقاط البيانات. ومنذ أفريل / أبريل 2017، تغطي مجموعة البيانات 177 دولة وذلك بدءًا من عام 1900 إلى عام 2016 عبر تحديثات سنوية لغرض المواكبة. حازت V-Dem على جائزة مجموعة البيانات Lijphart/Przeworski/Verba لعام 2016.

تعتمد V-Dem على الخبرة النظرية والمنهجية من فريقها العالمي لإنتاج البيانات بأكثر الطرق موضوعية وموثوقية. ويستند ما يقرب من نصف المؤشرات في مجموعة بيانات V-Dem إلى معلومات واقعية يمكن الحصول عليها من الوثائق الرسمية مثل الدساتير والسجلات الحكومية. ويتألف الباقي من تقييمات ذاتية بصورة أكبر حول موضوعات مثل الممارسات الديمقراطية والممارسات الحاكمة والامتثال للقواعد الشرعية. وفي مثل هذه القضايا، عادةً ما يقدم خمسة خبراء تصنيفات للبلد، ومجالًا مواضيعيًا، والفترة الزمنية التي يتمتعون بالخبرة فيها.

الفضاء المدني

- إشراك المجتمع
- دخول منظمات المجتمع المدني (CSO) وخروجها
- قمع منظمات المجتمع المدني
- البيئة التشاركية لمنظمات المجتمع المدني
- التشاور مع منظمات المجتمع المدني
- حظر الأحزاب
- الوصول إلى تحقيق العدالة للرجال/النساء
- المساواة بين الطبقات الاجتماعية فيما يتعلق بالحريات المدنية
- المساواة بين فئات المجتمع فيما يتعلق بالحريات المدنية
- ضعف الحريات المدنية للسكان
- توزيع السلطة حسب الجنس
- نسبة أقل من المشرّعات الإناث في مجلس النواب %
- حرية الدين
- توزيع السلطة حسب فئات المجتمع
- توزيع السلطة حسب التوجه الجنسي

الوسائط الرقمية

- الرقابة على الإنترنات
- حرية النقاش للرجال والنساء

وسائل الإعلام

- جهود رقابة الحكومة
- جهود الرقابة الإعلامية على الإنترنات
- فساد وسائل الإعلام
- تحيز وسائل الإعلام
- وسائل الإعلام الناقدة المطبوعة/المذاعة
- وجهات نظر وسائل الإعلام المطبوعة/المذاعة
- الرقابة الذاتية على وسائل الإعلام

الشفافية

- حرية النقاش للرجال والنساء
- حرية التعبير الأكاديمي والث
- الإدارة العامة الصارمة والنزيهة
- إمكانية الاحتكام إلى القضاء للرجال والنساء
- التشاور مع منظمات المجتمع المدني
- إشراك المجتمع
- قوانين شفافة مع تطبيق يمكن التنبؤ به
- لرقابة التنفيذية

الحماية

- الرقابة الذاتية على وسائل الإعلام
- مضايقة الصحفيين
- إمكانية الاحتكام إلى القضاء للرجال والنساء
- التحرر من جرائم القتل السياسي
- قمع منظمات المجتمع المدني

لمعالجة التباين في تصنيفات المبرمج، تعمل منظمة V-Dem بصفة وثيقة مع أبرز علماء أبحاث العلوم الاجتماعية، وقد وضعت نموذج قياس Bayesian المتطور، والذي يتناول -قدر المستطاع- خطأ المبرمج وقضايا المقارنة عبر الدول وبمرور الوقت. كما توفر منظمة V-Dem التقديرات العليا والدنيا، التي تمثل مجموعة من القيم المحتملة لملاحظة معينة. وعندما لا تتداخل نطاقات الملاحظتين، نكون واثقين نسبيًا بأن الفرق بينهما كبير. وتقوم V-Dem باستمرار بتجربة التقنيات الجديدة وطلب التعليقات من الخبراء في شتى أنحاء المجال. ومن هذا المنطلق، تحتل V-Dem الصدارة في تطوير أساليب جديدة ومحسنة لزيادة موثوقية بيانات استبيانات الخبراء وقابليتها للمقارنة. وتستند منظمة V-Dem أيضًا إلى خبرة الفريق الأكاديمية في تطوير تقنيات مستنيرة نظريًا لتجميع المؤشرات في مؤشرات متوسطة وعالية المستوى.

تعريفات الدولة لدى منظمة V-Dem

لقد اعتمدنا تسمية V-Dem عند وصف البلدان وذلك للأغراض المعد من أجلها هذا التقرير، وللحفاظ على الاتساق في البيانات.

حيث تُعرّف منظمة V-Dem البلدان بناءً على المعايير التالية:

- السيادة (القانونية) الرسمية، أو على الأقل المطالبات بالسيادة (على سبيل المثال: أرض الصومال الحالية).
- الاستمرارية مع دولة قومية معاصرة.
- حدود محددة (حتى وإن كانت غير دقيقة أو محل نزاع).
- عاصمة، أي مركز واحد للسيادة المطالب بها.
- شخص أو هيئة تمارس سلطات تنفيذية، أي رئيس الدولة و/أو رئيس الحكومة.
- الحكم الذاتي، على الأقل فيما يتعلق بالشؤون الداخلية.
- نمط حكم متميز و/أو جودة مميزة للديمقراطية بالنسبة للأقاليم المجاورة.
- دستور مميز عن المناطق المحيطة أو النظام السياسي الأوسع للدولة التي قد تكون تابعة له.
- الافتقار إلى التمثيل (المتساوي) على المستوى المركزي للنظام السياسي الأوسع نطاقًا الذي قد يكون خاضعًا له.

إنشاء بلدان مشتركة في بيانات V-Dem باستخدام أعداد السكان:

بالنسبة لكل من المؤشرات الخمسة، تم الجمع بين الضفة الغربية وقطاع غزة (أي فلسطين) وكذلك هونغ كونغ والصين (أي الصين) باستخدام متوسط مرجح على أساس التعداد السكاني لعام 2017. وتم حساب النتيجة الإجمالية لكل منها من خلال أخذ متوسط النقاط المواضيعية.

تطوير النتائج الإجمالية للبلاد

تم تطوير نتائج FOE بصفة عامة لكل بلد من خلال أخذ متوسط درجاتهم المواضيعية الخمس.

معايير تراجع/تقدم الدول:

لتحديد البلدان التي تقدمت/تراجعت خلال الفترة، أخذنا النتيجة الإجمالية في عام 2017 وطرحنا ذلك من درجات العام السابق (2016 و2014 و2007 على التوالي). وتم تصنيف الدول بناءً على التغيير في النتيجة، ثم تم وضعها في الربع الإحصائي، منفصلة للمتقدمين والمتراجعين.

تم استخدام معيارين لتحديد أهمية التغيير خلال الفترة، بناءً على مستوى التغيير الذي حدث وعدد المؤشرات التي كانت تقود النتيجة الإجمالية. أولًا، عندما انخفض مقدار التغيير فوق المتوسط (أو أقل من المتوسط بالنسبة للمتراجعين)، استخدمنا 50% من فاصل الثقة كمقياس للتغير المتواصل عامًا بعد عام. وعندما انخفضت نتائج الدول إلى أقل من المتوسط، استخدمنا تعريفًا أكثر تحفظًا للتغير الكبير الذي قيد التفسير على فواصل الثقة الأصلية (68% من كتلة الاحتمال لكل درجة). ثانيًا، قررنا أنه يجب على البلدان أن تكون قد تقدمت/تراجعت على ثلاثة من المواضيع الخمسة على الأقل لكي تقول إن بلدًا قد تقدم/تراجع بصفة عامة.

المعدل السنوي للتقدم/التراجع:

يسمح لنا هذا المقياس بمقارنة معدل التقدم/التراجع خلال فترات زمنية مختلفة.

تحديد المؤشرات التي كانت تقود إلى التراجع:

لقد استخدمنا الأوزان النسبية لجونسون لتحديد الأهمية النسبية لكل مؤشر فرعي على نموذج تقدير لمتوسط معدل التراجع السنوي (يقتصر على تلك البلدان التي شهدت انخفاضًا) استنادًا إلى المساهمة في إنتاج إحصاء لائق بصفة عامة. وقد قمنا بتضمين الدوافع التي تسهم بنسبة لا تقل عن 5% من إجمالي نموذج مناسب (وهي مدرجة ومرتبة وفقًا لمركزها).

22 Human Rights Watch, Unofficial Translation of Statement by Egypt's Supreme Council for Media Regulation, 6 October 2017. متاح على: https://www.hrw.org/news/2017/10/06/unofficial-translation-statement-egypts-supreme-council-media-regulation

23 ARTICLE 19, Apps, Arrest, and Abuse in Egypt, Lebanon, and Iran, February 2018. متاح على: https://www.article19.org/wp-content/uploads/2018/02/LGBTQ-Apps-Arrest-and-Abuse-report_21.2.pdf

24 ARTICLE 19, Apps, Arrest, and Abuse in Egypt, Lebanon, and Iran, February 2018. متاح على: https://www.article19.org/wp-content/uploads/2018/02/LGBTQ-Apps-Arrest-and-Abuse-report_21.2.pdf

25 ARTICLE 19, Apps, Arrest, and Abuse in Egypt, Lebanon, and Iran, February 2018. متاح على: https://www.article19.org/wp-content/uploads/2018/02/LGBTQ-Apps-Arrest-and-Abuse-report_21.2.pdf

26 PEN International, Case List 2017. متاح على: https://pen-international.org/app/uploads/PEN-CaseList_2017-FULL-v2-1UP.pdf

27 ARTICLE 19, Lebanon: Right of Access to Information Law a major step despite enforcement challenges, 24 February 2017. متاح على: https://www.article19.org/resources/lebanon-right-of-access-to-information-law-a-major-step-despite-enforcement-challenges/

28 ARTICLE 19, Morocco: Draft Law on Access To Information must be improved before it is adopted, 28 September 2017. متاح على: https://www.article19.org/resources/morocco-draft-law-access-information-must-improved-adopted/

29 مؤسسة ARTICLE 19، الرقابة الداخلية.

30 ARTICLE 19, Libya: ARTICLE 19 and others urge protection of free expression in new Constitution, 6 November 2017. متاح على: https://www.article19.org/resources/libya-article-19-and-others-urge-protection-of-free-expression-in-new-constitution/

31 PEN International, Iraq: fears for safety of prominent Iraqi writer and his colleagues at Masarat Foundation, 24 November 2017. متاح على: https://pen-international.org/news/iraq-fears-for-safety-of-prominent-iraqi-writer-and-his-colleagues

32 Reporters Without Borders, Alarming violence against journalists in northern Iraq, 6 November 2017. متاح على: https://www.ifex.org/iraq/2017/11/05/violence-kurdish-journalists/

33 PEN International, Case List 2017. متاح على: https://pen-international.org/app/uploads/PEN-CaseList_2017-FULL-v2-1UP.pdf

34 بيانات الأمم المتحدة، تونس. متاح على: http://data.un.org/en/iso/tn.html

35 مشروع الدستور. متاح على: https://www.constituteproject.org/search?lang=en&key=express&status=in_force

36 United Nations Human Rights Office of the High Commissioner, Human Rights Bodies. متاح على: https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx

37 Freedom House, Freedom in the World 2018, Tunisia. متاح على: https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2018/tunisia

38 Human Rights Watch, World Report 2018, p. 555. متاح على: https://www.hrw.org/world-report/2017

39 Human Rights Watch, World Report 2018, p. 556. متاح على: https://www.hrw.org/world-report/2017

40 ARTICLE 19, Tunisia: Progress on freedom of expression stalls, 22 September 2017. متاح على: https://www.article19.org/resources/tunisia-progress-on-freedom-of-expression-stalls/

41 Amnesty International, Amnesty International Annual Report 2017/2018, p. 366. متاح على: https://www.amnesty.org/en/latest/research/2018/02/annual-report-201718/

42 Committee to Protect Journalists, Tunisian security forces interrogate news website cofounder, 15 May 2017. متاح على: https://cpj.org/2017/05/tunisian-security-forces-interrogate-news-website-.php

43 ARTICLE 19, Tunisia: 25 NGOs raise alarm as government backslides on freedom of expression and information, 2 May 2017. متاح على: https://www.article19.org/resources/tunisia-25-ngos-raise-alarm-as-government-backslides-on-freedom-of-expression-and-information/

44 ARTICLE 19, Annual Report 2017, p. 43. متاح على: https://www.article19.org/resources/annual-report-2017-defending-freedom-expression-information-around-world/

45 ARTICLE 19, Annual Report 2017, p. 43. متاح على: https://www.article19.org/resources/annual-report-2017-defending-freedom-expression-information-around-world/

46 ARTICLE 19, Tunisia: 25 NGOs raise alarm as government backslides on freedom of expression and information, 2 May 2017. متاح على: https://www.article19.org/resources/tunisia-25-ngos-raise-alarm-as-government-backslides-on-freedom-of-expression-and-information/

47 ARTICLE 19, Tunisia: 25 NGOs raise alarm as government backslides on freedom of expression and information, 2 May 2017. متاح على: https://www.article19.org/resources/tunisia-25-ngos-raise-alarm-as-government-backslides-on-freedom-of-expression-and-information/

48 ARTICLE 19, Tunisia: 25 NGOs raise alarm as government backslides on freedom of expression and information, 2 May 2017. متاح على: https://www.article19.org/resources/tunisia-25-ngos-raise-alarm-as-government-backslides-on-freedom-of-expression-and-information/

Endnotes

1 ARTICLE 19, MENA: Civil society urges collective response to combat civic space violations in the Middle-East and North Africa, 29 August 2017. متاحة على الموقع: https://www.article19.org/resources/mena-civil-society-urges-collective-response-to-combat-civic-space-violations-in-the-middle-east-and-north-africa

2 Front Line Defenders, Annual Report on Human Rights Defenders at Risk 2017, p. 21. متاحة على الموقع: https://www.frontlinedefenders.org/sites/default/files/annual_report_digital.pdf

3 ARTICLE 19, Egypt: Stop the onslaught against civil society, 7 June 2017. متاحة على الموقع: https://www.article19.org/resources/egypt-stop-the-onslaught-against-civil-society/

4 ARTICLE 19, Egypt: Stop the onslaught against civil society, 7 June 2017. متاحة على الموقع: https://www.article19.org/resources/egypt-stop-the-onslaught-against-civil-society/

5 ARTICLE 19, Egypt: Blocking news websites violates the constitution and international obligations, 30 May 2017. متاحة على الموقع: https://www.article19.org/resources/egypt-blocking-news-websites-violates-the-constitution-and-international-obligations/

6 Hiba Zayadin, No August reprieve for journalists and activists in the Middle East and North Africa, IFEX, 6 September 2017. متاحة على الموقع: https://www.ifex.org/middle_east_north_africa/2017/09/06/internet-censorship-aljazeera/

7 Amnesty International, Amnesty International Report 2017/2018, 22 February 2018, p. 56. متاح على: https://www.amnesty.org/en/latest/research/2018/02/annual-report-201718/

8 ARTICLE 19, UAE: Free prominent rights defender Ahmed Mansoor, held on speech-related charges, 21 April 2017. متاح على الموقع: https://www.article19.org/resources/uae-free-prominent-rights-defender-ahmed-mansoor-held-on-speech-related-charges/

9 United Nations Human Rights Office of the High Commissioner, UN rights experts urge UAE: "Immediately release Human Rights Defender Ahmed Mansoor", 28 March 2017. متاح على الموقع: http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21449&LangID=E

10 Al Jazeera, UAE rights activist Ahmed Mansoor sentenced to 10 years in prison, 30 May 2018. متاح على الموقع: https://www.aljazeera.com/news/2018/05/uae-rights-activist-ahmed-mansoor-sentenced-10-years-prison-180530194840946.html

11 ARTICLE 19, UAE: Free prominent rights defender Ahmed Mansoor, held on speech-related charges, 21 April 2017. متاح على الموقع: https://www.article19.org/resources/uae-free-prominent-rights-defender-ahmed-mansoor-held-on-speech-related-charges/

12 Human Rights Watch, Saudi Arabia: 14 protesters facing execution after unfair trials, 8 June 2017. متاح على: https://www.ifex.org/saudi_arabia/2017/06/08/protesters-facing-execution/

13 The Gulf Centre for Human Rights, Saudi Arabia: Internet activist Naimah Al-Matrod sentenced to six years in prison, 15 November 2017. متاح على: https://www.gc4hr.org/news/view/1731

14 Committee to Protect Journalists, Journalist assaulted covering protest in Beirut, 29 June 2017. متاح على: https://cpj.org/2017/06/journalist-assaulted-covering-protest-in-beirut.php

15 ACLED, May 2017 Update. متاح على: https://www.acleddata.com/2017/06/20/morocco-may-2017-update/

16 Hiba Zayadin for IFEX, Attacks, abuses of power & shrinking civic space: September in the MENA region, 2 October 2017. متاح على: https://www.ifex.org/middle_east_north_africa/2017/10/02/egypt-media-kurdish-referendum/

17 Hiba Zayadin for IFEX, Unapologetic crackdowns on dissent as greater instability rocks MENA, 4 December 2017. متاح على: https://www.ifex.org/middle_east_north_africa/2017/12/04/instability-crackdowns-dissent/

18 Palestinian Centre for Development and Media Freedoms, MADA demands investigations into Palestinian security attacks against journalists, 13 March 2017. متاح على: http://www.madacenter.org/report.php?lang=1&id=1698&category_id=6&year=2017

19 ARTICLE 19, Qatar: Demands to close Al Jazeera endanger press freedom and access to information, 30 June 2017. متاح على: https://www.article19.org/resources/qatar-demands-to-close-al-jazeera-endanger-press-freedom-and-access-to-information/

20 PEN International, Case List 2017. متاح على: https://pen-international.org/app/uploads/PEN-CaseList_2017-FULL-v2-1UP.pdf

21 ARTICLE 19, Egypt: Crackdown on LGBTQI people and their supporters must stop, 6 October 2017. متاح على: https://www.article19.org/resources/egypt-crackdown-on-lgbtqi-people-and-their-supporters-must-stop/

81 ARTICLE 19, Tightening the Net: Online Freedoms in Iran Following Rouhani's Reelection, July 2017. متاح على: https://www.article19.org/wp-content/uploads/2017/07/Online-Freedoms-in-Iran-Following-Rouhani%E2%80%99s-Reelection-.pdf

82 ARTICLE 19, Tightening the Net: Iran's National Internet Project, 29 March 2017. متاح على: https://www.article19.org/resources/tightening-the-net-irans-national-internet-project/

83 ARTICLE 19, Iran: Government throttling of Telegram after lifting block, 8 March 2018. متاح على: https://www.article19.org/resources/iran-government-throttling-telegram-went-beyond-protests/

84 Freedom House, Freedom on the Net 2017, Iran. متاح على: https://freedomhouse.org/report/freedom-net/2017/iran

85 Freedom House, Freedom on the Net 2017, Iran. متاح على: https://freedomhouse.org/report/freedom-net/2017/iran

86 ARTICLE 19, Tightening the Net – September Report – forthcoming

87 ARTICLE 19, Tightening the Net Online Openings and Closings in Iran, November 2017. متاح على: https://www.article19.org/wp-content/uploads/2017/12/TTN_4.pdf

88 ARTICLE 19, Tightening the Net Online Openings and Closings in Iran, November 2017. متاح على: https://www.article19.org/wp-content/uploads/2017/12/TTN_4.pdf

89 ARTICLE 19, Tightening the Net: Online Freedoms in Iran Ahead of the 2017 Presidential Elections, May 2017. متاح على: https://www.article19.org/data/files/medialibrary/38743/Online_freedoms_in_Iran_final.pdf_

90 ARTICLE 19, Iran: Block on Telegram is a blow to freedom of expression, 11 May 2018. متاح على: https://www.article19.org/resources/iran-the-block-on-telegram-in-iran-is-a-blow-to-freedom-of-expression/

91 ARTICLE 19, Iran: Arrest of Instagram celebrities part of efforts towards filtering the platform, 11 July 2018. متاح على: https://www.article19.org/resources/iran-arrest-of-instagram-celebrities-part-of-efforts-towards-filtering-the-platform/

92 Human Rights Watch, World Report 2018, p. 279. متاح على: https://www.hrw.org/world-report/2017

93 Caoilfhionn Gallagher QC and Jennifer Robinson, BBC makes urgent appeal to United Nations over persecution of BBC Persian staff by Ira, Doughty Street Chambers, 26 October 2017. متاح على: https://www.doughtystreet.co.uk/news/article/bbc-makes-urgent-appeal-to-united-nations-over-persecution-of-bbc-persian-s

94 Iranian Labour News Agency. متاح على: http://www.ilna.ir/%D8%A8%D8%AE%D8%B4-%D8%B3%DB%8C%D8%A7%D8%B3%DB%8C-3/442320-%D8%AF%D8%A8%DB%8C%D8%B1-%D8%B3%D8%B1%D9%88%DB%8C%D8%B3-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8-%A7%D8%B9%DB%8C-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D8%B2%D8%AF%D8%A7%D8%B4%D8%AA-%D8%B4%D8%AF

95 ARTICLE 19, Tightening the Net: Online Freedoms in Iran Ahead of the 2017 Presidential Elections, May 2017. متاح على: https://www.article19.org/data/files/medialibrary/38743/Online_freedoms_in_Iran_final.pdf

96 PEN International, Case List 2017. متاح على: https://pen-international.org/app/uploads/PEN-CaseList_2017-FULL-v2-1UP.pdf

97 ARTICLE 19, Iran: The Iranian Government must accept Nazanin Zaghari-Ratfliffe was visiting her family in Iran and drop all charges against her, 8 November 2017. متاح على: https://www.article19.org/resources/iran-iranian-government-must-accept-nazanin-zaghari-ratfliffe-visiting-family-iran-drop-charges/

98 ARTICLE 19, Iran: Government throttling of Telegram after lifting block, 8 March 2018. متاح على: https://www.article19.org/resources/iran-government-throttling-telegram-went-beyond-protests/؛ Amnesty International، تقرير Amnesty InternationalAmnesty International Annual Report 2017/2018، متاح على صفحة رقم 197. https://www.amnesty.org/en/latest/research/2018/02/annual-report-201718/

99 ARTICLE 19, Iran: Protests confirm we need to push for transparency in Iran now, 23 January 2018. متاح على: https://www.article19.org/resources/iran-protests-confirm-need-push-transparency-iran-now/

100 ARTICLE 19, Iran: Protests confirm we need to push for transparency in Iran now, 23 January 2018. متاح على: https://www.article19.org/resources/iran-protests-confirm-need-push-transparency-iran-now/

101 ARTICLE 19, Tightening the net: Internet controls during and after Iran's protests, 8 March 2018. متاح على: https://www.article19.org/resources/tightening-net-internet-controls-irans-protests/

102 ARTICLE 19, WSIS Forum: Take Iran to task on its human rights failures online, 21 March 2018. متاح على: https://www.article19.org/resources/wsis-forum-take-iran-task-human-rights-failures-online/

103 متاح على: http://foia.iran.gov.ir/web/guest/home

104 ARTICLE 19, Iran: The long road to transparency, 28 September 2017. متاح على: https://www.article19.org/resources/iran-the-long-road-to-transparency/

105 ARTICLE 19, Iran: The long road to transparency, 28 September 2017. متاح على: https://www.article19.org/resources/iran-the-long-road-to-transparency/

106 Amnesty International, Amnesty International Annual Report 2017/2018, p. 197. متاح على: https://www.amnesty.org/en/latest/research/2018/02/annual-report-201718/

107 ARTICLE 19, Iran: Dr Javaid Rehman appointed new UN Special Rapporteur on the situation of human rights in Iran, 10 July 2018. متاح على: https://www.article19.org/resources/iran-dr-javaid-rehman-appointed-new-un-special-rapporteur-on-the-situation-of-human-rights-in-iran/

49 ARTICLE 19, Tunisia: Circular regulating the work of information and communications units threatens freedom of expression and access to information, 9 February 2017. متاح على: https://www.article19.org/resources/tunisia-circular-regulating-the-work-of-information-and-communications-units-threatens-freedom-of-expression-and-access-to-information/

50 Freedom House, Freedom in the World 2018. متاح على: https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2018/tunisia

51 Amnesty International, Amnesty International Annual Report 2017/2018, p. 366. متاح على: https://www.amnesty.org/en/latest/research/2018/02/annual-report-201718/

52 Amnesty International, Amnesty International Annual Report 2017/2018, p. 366. متاح على: https://www.amnesty.org/en/latest/research/2018/02/annual-report-201718/

53 Human Rights Watch, World Report 2018, p. 556. متاح على: https://www.hrw.org/world-report/2017

54 بيانات الأمم المتحدة، البحرين. متاح على: http://data.un.org/en/iso/bh.html

55 مشروع الدستور. متاح على: https://www.constituteproject.org/search?lang=en&key=express&status=in_force

56 United Nations Human Rights Office of the High Commissioner, Human Rights Bodies. متاح على: https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx

57 Amnesty International, Amnesty International Annual Report 2017/2018, p. 84. متاح على: https://www.amnesty.org/en/latest/research/2018/02/annual-report-201718/

58 BBC, Bahrain Country Profile, 4 June 2018. متاح على: https://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-14540571

59 ACLED, Demonstrations in Bahrain. متاح على: https://www.acleddata.com/2018/04/12/demonstrations-in-bahrain/

60 Bahrain Center for Human Rights, Executions spark mass protests and Bahraini authorities respond with force, 20 January 2017. متاح على: https://www.ifex.org/bahrain/2017/01/20/excessive_use_force_protesters/

61 ACLED, Demonstrations in Bahrain. متاح على: https://www.acleddata.com/2018/04/12/demonstrations-in-bahrain/.

62 Freedom House, Freedom on the Net 2017. متاح على: https://freedomhouse.org/report/freedom-net/2017/bahrain

63 Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain, Bahrain Begins First Military Trial of Civilians since 2011, Victims of Incommunicado Detention Unfairly Prosecuted, 24 October 2017. متاح على: http://www.adhrb.org/2017/10/bahrain-begins-first-military-trial-of-civilians-since-2011-victims-of-incommunicado-detention-unfairly-prosecuted/

64 Freedom House, Freedom on the Net 2017. متاح على: https://freedomhouse.org/report/freedom-net/2017/bahrain

65 Freedom House, Freedom on the Net 2017, p. 21. متاح على: https://freedomhouse.org/report/freedom-net/freedom-net-2017

66 Bahrain Watch, "Time for some Internet Problems in Duraz": Bahraini ISPs Impose Internet Curfew in Protest Village, 3 August 2016. متاح على: https://bahrainwatch.org/blog/2016/08/03/bahrain-internet-curfew/؛ تفضل بالاطلاع أيضًا على BBC, Bahrain protester 'killed in raid on sit-in' near Shia cleric's home, 23 May 2017. متاح على: https://www.bbc.com/news/world-middle-east-40011837

67 Human Rights Watch, World Report 2018, p. 60. متاح على: https://www.hrw.org/world-report/2017

68 Freedom House, Freedom on the Net 2017. متاح على: https://freedomhouse.org/report/freedom-net/2017/bahrain

69 IFEX, The Cost of Speaking Out in Bahrain, 20 January 2017. متاح على: https://www.ifex.org/bahrain/2017/01/20/nabeel_infographic/

70 Reporters Without Borders, Long jail terms for two journalists convicted on no evidence, 8 November 2017. متاح على: https://rsf.org/en/news/long-jail-terms-two-journalists-convicted-no-evidence

71 Freedom House, Freedom in the World 2017. متاح على: https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2017/bahrain

72 Amnesty International, Amnesty International Annual Report 2017/2018, p. 85. متاح على: https://www.amnesty.org/en/latest/research/2018/02/annual-report-201718/

73 Reporters Without Borders, Long jail terms for two journalists convicted on no evidence, 8 November 2017. متاح على: https://rsf.org/en/news/long-jail-terms-two-journalists-convicted-no-evidence

74 Human Rights Watch, World Report 2018, p. 60. متاح على: https://www.hrw.org/world-report/2017

75 بيانات الأمم المتحدة، إيران (الجمهورية الإسلامية الإيرانية). متاح على: http://data.un.org/en/iso/ir.html

76 United Nations Human Rights Office of the High Commissioner, Human Rights Bodies. متاح على: https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx

77 Freedom House, Freedom in the World 2018, Iran. متاح على: https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2018/iran

78 ARTICLE 19, Iran: Protect constitutional right to protest, 3 January 2018. متاح على: https://www.article19.org/resources/iran-protect-citizens-right-protest/

79 ARTICLE 19, Tightening the Net: Online Freedoms in Iran Ahead of the 2017 Presidential Elections, May 2017. متاح على: https://www.article19.org/data/files/medialibrary/38743/Online_freedoms_in_Iran_final.pdf

80 ARTICLE 19, Tightening the Net: Online Freedoms in Iran Following Rouhani's Reelection, July 2017. متاح على: https://www.article19.org/wp-content/uploads/2017/07/Online-Freedoms-in-Iran-Following-Rouhani%E2%80%99s-Reelection-.pdf